من قرائن الترجيح عند الإمام النسائي في كتابه السنن الكبرى

د/ يسرى عبد العليم محمد عجور

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد:

فإن معرفة علل الأحاديث من أشرف وأجل علوم الحديث قاطبة عند المحدثين؛ ذلك لأنه من أكثرها نفعا، وأدقها حكما على الحديث من أجل الوصول إلى معرفة الراجح من المرجوح، والأصح من الصحيح، والمقبول من المردود .

والحديث الراجح عند المحدثين هو الذي سلم من الأخطاء والعلل، والمرجوح هو الذي لم يسلم من الأخطاء والعلل .

لقد كان البحث في علل الأحاديث مقصدًا من مقاصد أهل الحديث، بل كان مقدما عندهم على مجرد الرواية دون سبرٍ أو تمحيص، وقد صرَّح الإمام عبدالرحمن بن مهدى بذلك فقال:«لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي»(١)

ولغموض هذا العلم فإنه لا يكشف عن أسراره إلا بعد النظر الطويل والعميق الشديد، وقد يمضى الباحث النحرير الزمن البعيد من أجل كشف علة من العلل على ما قال الإمام على بن المديني:«رُبَّمَا أَدْرَكْتُ عِلَّةَ حَدِيثٍ بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً»(٢)

يقول الحافظ ابن حجر: وهو – أي علم العلل- مِن أَغْمضِ أنواعِ علومِ الحديثِ وأدقِّها، ولا يقومُ بهِ إلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهْمًا ثاقِبًا، وحِفْظًا واسِعًا، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ، وملَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمُتونِ؛ ولهذا

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٤١٦)

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٥٧)

لم يَتكلم فيهِ إلَّا القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ: كعليِّ بن المَدينيِّ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، والبُخَارِيِّ، ويَعقوبَ بنِ شَيْبةَ، وأَبي حاتمٍ، وأَبي زُرْعَةَ، والدَّارَ قُطنيُّ(١)

وكان من هؤلاء الأئمة البارزين الذين اهتموا بمعرفة الأرجح والأصح من الراويات الإمام أبي عبد الرحمن النسائي – رحمه الله تعالى –وذلك في كتابه السنن الكبرى.

لقد تأملت تعليقاته في هذا الكتاب الكبير فوقفت على مدى عمق هذا الإمام الحافظ بعلم الرجال، فهو تارة يوثق، وتارة يضعف، وتارة يحكم على الحديث بقوله: هذا حديث جيد، أو هذا خطأ والصواب كذا، أو الصواب عندنا، أو الأشبه بالصواب كذا، وغير ذلك من التعليقات التي تظهر مدى عنايته بعلم الحديث وعلله مع إحاطة قوية وإدراك عميق لمفردات هذا العلم ومعالمه.

وكان من دقائق الترجيحات عند الإمام النسائي أنه أحيانا يرجح رواية من هو أقل حفظا على رواية الأحفظ والأوثق؛ لقرينة من قرائن الترجيح عنده، فقد يسلم من هو أقل حفظا من الأخطاء والعلل بخلاف الأوثق الذي قد يهم ويخطئ في روايته، كما سيأتي بإذن الله تعالى .

وعلى هذا فالبحث الذي بين أيدينا يتعلق بالوقوف على بعض قرائن الترجيح عند الإمام النسائي–رحمه الله –وقد سميته (من قرائن الترجيح عند الإمام النسائي- في كتابه السنن الكبرى)

أسباب اختيار البحث

وإن من الأسباب التي دعتني للكتابة في هذا البحث ما يلي:

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(ص: ١١٣)

١- استخراج بعض قرائن الترجيح عند الإمام النسائي.
٢- الاستفادة من منهج الإمام النسائي في كيفية الترجيح بين الرواة.
٣- معرفة موقف المحدثين من ترجيحات الإمام النسائي .
وهذا البحث يشتمل على مقدمة وتمهيد وخمسة مطالب وخاتمة:
أما المقدمة فهى في أهمية البحث وسبب اختياره .
ثم التمهيد: وكان في نبذة موجزة عن الإمام النسائي ومكانة كتابه السنن الكبرى.
المطلب الأول: الترجيح بالأحفظ والأشهر.
المطلب الثاني: ترجيح الأقل حفظا على الأحفظ الذي يغلط.
المطلب الثالث: ترجيح رواية الأقدم سماعا .
المطلب الرابع: ترجيح رواية الأقوى سماعا .
المطلب الخامس: الترجيح بسلوك الجادة
الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث ...
وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد وأن يرزقنا الإخلاص في النية والقول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

أولا : ترجمة موجزة للإمام النسائي – رحمه الله تعالى.

هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام أحمد بن شعيب بن علي بن سنان ابن بحر ابن دينار، أبو عبد الرحمن الخراساني[1]، النسائي[2] القاضي، أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين[3]

ولد بنسا سنة خمس عشرة ومائتين، وطلب العلم صغيرًا، فارتحل إلى قتيبة ابن سعيد الإمام الحافظ، شيخ البخاري، ومسلم، في سنة ثلاثين ومائتين، فأقام عنده ببغلان[4] سنة وشهرين، فأكثر عنه في الرواية حبا في

---

[1]() خُراسَانُ:بلاد واسعة، وتشتمل على أمّهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو، وبلخ، وطالقان، ونسا، وأبيورد، وسرخس، وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون، وقد فتحت أكثر هذه البلاد عنوة وصلحا، وذلك في سنة ٣١ في أيام عثمان، رضي الله عنه، بإمارة عبد الله بن عامر ابن كريز . معجم البلدان (٢/ ٣٥٠)

[2]() هذه النسبة إلى نسا بفتح النون، والسين المهملة –وهى مدينة أثرية قديمة تقع في جمهورية تركمانستان، كانت قديماً تتبع إقليم خراسان التاريخي والذي كان يضم أجزاء واسعة من أفغانستان وتركمانستان وشرق إيران.

وكان سبب تسميتها بهذا الاسم أن المسلمين لما وردوا خراسان قصدوها فبلغ أهلها فهربوا ولم يتخلف بها غير النساء فلما أتاها المسلمون لم يروا بها رجلا فقالوا: هؤلاء نساء والنساء لا يقاتلن فننسأ أمرها الآن إلى أن يعود رجالهن، فتركوها ومضوا فسمّوا بذلك نساء . معجم البلدان (٥/ ٢٨١)

[3]() تذكرة الحفاظ (٢/ ١٩٤) (٧/ ٥٩) تهذيب الكمال (١/ ٣٢٨) تهذيب التهذيب (١/ ٣٦) تقريب التهذيب - (١ / ٨٠)

[4]()(بغلان) بفتح أوّله، وإسكان ثانيه: على وزن فعلان: موضع بخراسان، بناحية بلخ معجم البلدان (١/ ٤٦٨) معجم ما استعجم (١/ ٢٦٢)

طلب الحديث([1]).

ثم رحل الإمام النسائي إلى العراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة، فبرع في الحديث وعلومه، وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد، واستوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن.([2])

روى عن:الإمام الحافظ إسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، ومحمد بن النضر المروزي، ومحمد بن العلاء أبو كريب وخلق كثير

وممن روى عنه:أبو بشر الدولابي، وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري، وأبو بكر ابن السني، وأبو القاسم الطبراني، ومحمد بن عبد الله بن حيويه وخلق كثير([3])

لقد كان الإمام النسائي من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف فهو الإمام، الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث كما قال الذهبي([4])

ويقول الإمام الدار قطني: كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال([5])

ويقول أبو عبد الله بن مندة: الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو

---

[1]() سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥) تاريخ الإسلام (٧/ ٥٩)

[2]() سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٧) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٩٤

[3]() تهذيب الكمال (١/ ٣٢٩) تهذيب التهذيب (١/ ٣٧)

[4]() سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥)

[5]() تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨) تهذيب التهذيب (١/ ٣٨) طبقات الحفاظ (ص: ٣٠٧)

عبد×الرحمن النسائي([1]).

وقد أفاد الإمام الذهبي فقال: لم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة رحمهم الله تعالى([2])

وكما يقول الإمام الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه.فقلت: قد ضعفه النسائي.فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.

وعقب الذهبي فقال: صدق فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم([3])

يقول الإمام الدار قطني: كان أبو بكر بن الحداد الفقيه([4]) كثير الحديث ولم يحدث عن أحد غير أبي عبد الرحمن النسائي فقط، وقال: رضيت به حجة بيني وبين الله([5]).

لقد اعترف أهل مصر بفضله وإمامته كما أشار الحسين محمد بن المظفر الحافظ فقال: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن

---

[1]() سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٥)

[2]() المرجع السابق (١٤/ ١٣٣)

[3]() المرجع السابق ١٤/ ١٣١

[4]() هو: أَحْمَد بْن سندي بْن الْحَسَن بْن بحر، أَبُو بَكْر الحداد ، وثقه أبو بكر البرقاني وابن أبي الفوارس، وأبو نعيم وقال انتخب عَلَيْهِ الدّار قطنيّ، وكان يقال أنه مجاب الدعوة . مات سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٠٩/٤ الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١/ ٣٥٢)

[5]() تهذيب الكمال (١/ ٣٣٥) تهذيب التهذيب (١/ ٣٨)

النسائي بالتقدم والإمامة ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار ومواظبته على الحج.([1])

بهذه الأقوال تظهر مكانة الإمام النسائي العلمية في الحديث وعلومه، وتحريه الشديد في الرجال، وأنه كان أحد الأئمة الكبار الذين يُحْتَجَّ بهم في الجرح والتعديل .

وبعد رحلة من طلب الحديث ونشره وتعليمه وتأليفه وتصنيفه التحق الإمام النسائي رحمه الله تعالى- بالرفيق الأعلى- فمات سنة ٣٠٣هـ، وقد دفن بفلسطين، وقيل: دفن بمكه([2])

ثانيا: مكانة السنن الكبرى للإمام النسائي- رحمه الله تعالى:

لقد صنف الإمام النسائي كتابه السنن الكبرى في أول الأمر، وهو كتاب جليل ضخم الحجم لم يكتب مثله في جمع طرق الحديث، وبيان الاختلاف على الشيخ من أجل كشف علل الحديث.

وبعد أن صنف النسائي هذا الكتاب أهداه إلى أمير الرملة بفلسطين، كما نقل الإمام ابن الأثير – رحمه الله قال: سأل الأمير أبا عبد الرحمن عن (سننه):أصحيح كله؟ قال: لا. قال: فاكتب لنا منه الصحيح. فجرد المجتنى، أو المجتبى .

عقب الإمام الذهبي على هذا فقال: هذا لم يصح، بل المجتنى اختيار ابن السني([3])

---

[1]() المرجع السابق (١/ ٣٣٤) المرجع السابق (١/ ٣٨) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٩٥)

[2]() تهذيب الكمال (١/ ٣٤٠) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٩٥)

[3]() سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣١)

وابن السنى: هو الحافظ الإمام الثقة أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط

قلت: المشهور عند المحدثين أن السنن الكبرى هو الأصل الذي استل منه النسائي السنن الصغرى، المعروف بالمجتبى؛ لهذا اعتمد الإمام الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشراف على السنن الكبرى ؛ لشمولها على ما في الصغرى مع ما فيه من زيادة عليه .

وهناك أدلة تبين أن الذي قام بانتخاب السنن الصغرى من السنن الكبرى – هو الإمام النسائي نفسه وليس ابن السني كما قال الذهبي الذي لم نجد له دليلا على قوله، بل وجدنا الدليل فيما قابله وأشهرها([1])

أولا:ساق ابن الأثير – رحمه الله بإسناده إلى الإمام النسائي في المجتبى،.

وفيه النص الواضح على أن المجتبى من تأليف النسائي ذاته، أما ابن السنى فقد رواه عنه بقوله: حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي- رحمه الله بكتاب «السنن» جميعه.([2]).

ثانيا: تصريح الحافظ ابن كثير- رحمه الله تعالى- بقوله:وقد جمع السنن الكبير- أي النسائي- وانتخب ما هو أقل حجمًا منه بمرات، وقد وقع لي سماعهما وقد أبان في تصنيفه عن حفظٍ، وإتقان، وصدق، وإيمان، وعلم، وعرفان.([3])

ثالثا: تأكيد الإمام السيوطي على صحة رواية إهداء النسائي لأمير الرملة كتاب السنن حيث قال: ورأيت بخط الحافظ أبي الفضل العراقي أن

الدينوري - ويعرف بابن السني صاحب كتاب عمل اليوم والليلة, وراوي سنن النسائي . مات سنة أربع وستين وثلاث مائة. تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١) سير أعلام ٢٩١/١٢

[1]() سير أعلام ٨١/١١

[2]() جامع الأصول ٢٠٣/١- ٢٠٤

[3]() البداية والنهاية "١٤٠/١١

النسائي لما صنف الكبرى أهداها لأمير الرملة، فقال: كل ما فيها صحيح؟ فقال: لا، قال: ميز الصحيح من غيره، فصنف له الصغرى([1])

رابعا: أحيانا توجد تعليقات للإمام النسائي في السنن الصغرى، ولا توجد في الكبرى، وهذا دليل على أن الكتابين من تأليفه وتصنيفه، مثال ذلك ما أخرجه النسائي قال:أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، .... الحديث.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ عَلَى قَوْلِهِ: فَلْيُرِقْهُ([2])

خامسا: توجد روايات بالصغرى ولا توجد في الكبرى، مما يدل على أن الكتابين من صنع الإمام النسائي نفسه، مثال ذلك ما أخرجه النسائي قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَى الْخَلَاءَ فَقَضَى الْحَاجَةَ، ..... الحديث. قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ([3])

بعد هذا أستطيع القول أن مكانة كتاب السنن الكبرى بين كتب السنة تتضح مما يلى:

---

[1]() تدريب الرواي ١٠٩/١

[2]() سنن النسائي الصغرى كتاب الطهارة باب الْأَمْرُ بِإِرَاقَةِ مَا فِي الْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ ، (١/ ٥٣) رقم ٦٦ ، والكبرى كتاب الطهارة سُؤْرُ الْكَلْبِ وَإِرَاقَةُ مَا فِي الْإِنَاءِ الَّذِي يَلَغُ فِيهِ (١/ ٩٦) رقم الحديث رقم الحديث ٦٥

[3]() السنن الصغرى كتاب الطهارة باب بَابُ دَلْكِ الْيَدِ بِالْأَرْضِ بَعْدَ الِاسْتِنْجَاءِ (٤٥/١) رقم الحديث ٥١

١- يُعَدُّ بحق أنه أصل السنن الصغرى- أحد الكتب الستة عند المحدثين، والتي يخرجون عليها الأطراف والرجال، كما صرح بذلك التاج بن السبكي، وإن كان شيخه المزي ضم إليها الكبرى([١])

٢- لقد حكم الإمام النسائي على كتابه السنن الكبرى فقال: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول"... والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله([٢]). ومن هنا فكل ما في السنن الصغرى أو المجتبى صحيح في رأي النسائي، ولعله أراد صحة المتن لا السند؛ لأنه علل بعض الأسانيد في الكتاب نفسه.وعلى هذا فإطلاق الصحة عليه كان من باب التغليب([٣])

قال أبو الحسن المعافري" إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث فما خرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره"([٤])

وعقب الحافظ ابن حجر فقال: وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين (حديثا) ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي([٥])

وقد أفاد ابن طاهر المقدسى بأن كتاب النسائى ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيح المخرج في الصحيحين.

الثاني: صحيح علي شرطهما .

الثالث: ذكر أحاديث فيها ضعف يسير وربما أبان عن علتها؛ فقد كان

---

[١]() تدريب الرواي ١٠٩/١

[٢]() النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٨٤)

[٣]() شرح سنن النسائي ١/ ٦

[٤]() شرح سنن النسائي ٤/١

[٥]() المرجع السابق ٤/١

من مذهبه أن يخرج الحديث عن كل من لم يُجمع على تركه[1]

وقد أورد النسائي هذا القسم الأخير في كتابه، كما فعل أبو داود والترمذي؛ لأن قومًا رووه واحتجوا به، فأورده وبيَّن سقمه وعلله لتزول الشبهة، وذلك إذا لم يجد طريقًا غيره، فهو أقوى عنده من رأي الرجال كما يرى الإمام أحمد[2].

وقد عقب الحافظ العراقي على القسم الأخير فقال: وهذا مذهب متسع[3]

ثم تعقبه الحافظ ابن حجر مبينا مراد النسائي من هذا الإجماع فقال: إنما أراد بذلك إجماعا خاصا، فمثلا إذا وثق ابن مهدي وضعف يحيى القطان فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد[4]

وقال أيضاً: وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين.[5]

ويقول النسائي نفسه: لما عزمت على جمع السنن استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم، فتركت جملة من الحديث أعلم أنها عنهم[6]

٣- لقد مزج الإمام النسائي في كتابه السنن بين طريقة البخاري الفقهية

---

[1]() شرح سنن النسائي ٣/١

[2]() قواعد التحديث ص ١١٧

[3]() ألفية العراقي (ص: ١٠٠)

[4]() النكت على ابن الصلاح ٤٨٣/١

[5]() المرجع السابق ٧٦/١

[6]() المرجع السابق ٤٨٣/١

وطريقة مسلم الحديثية.

أما طريقة البخاري فيقول فيها الإمام الحاكم- رحمه الله تعالى-: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في (سننه) تحير في حسن كلامه(١).

وأما طريقة مسلم فتظهر من اهتمام الإمام النسائي بجمع الطرق للحديث الواحد في موضع واحد من أجل كشف علله والتنبيه عليها وإزالة الشبهة، مثال ذلك ما أخرجه النسائي في سننه فقال: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ» خَالَفَهُ أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ

وقال: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ «نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ» قَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: قَتَادَةُ أَثْبَتُ، وَأَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ، وَحَدِيثُ أَشْعَثَ هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٢)

٤- لقد اشترط النسائي في أصول كتابه الصحة فلا يَضَعُ بابًا إلا ويستدل عليه بما هو حجةٌ عنده، ثم يبين ما فيه من العلل والأخطاء المتعلقة بالروايات.

٥- تفرد النسائي في سننه بقدر كبير من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن باقي الكتب الستة(٣)ومن ذلك ما أخرجه النسائي قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ

١() سير أعلام النبلاء(١٤/ ١٣٠)

٢() سيأتي تخريجه مفصلا .

(٣) عقد الإمام النسائي كتاب التطبيق في كتابه السنن الكبرى وذكر فيه مائة وثمانية وأربعين حديثا .

الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَنْبَأَنِي قَتَادَةُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، يَقُولُ فِي رُكُوعَهُ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»([1])

وقد تضمنت هذه النصوص الثابتة أصولًا مهمة من أصول الدين، مما يدل على أهمية سنن النسائي ومكانته بين كتب السنة .

[1]() السنن الكبرى كتاب التطبيق باب الدعاء في السجود (١/ ٣٢٧) رقم ٦٤٠ ، وفي الصغرى أيضاً (٢/ ١٩٠) ١٠٤٨

المطلب الأول: الترجيح للأحفظ والأثبت.

لقد اهتم المحدثون بوضع مراتب للجرح والتعديل لرواة الحديث، وبيان ألفاظ وعبارات كل مرتبة على حده؛ من أجل معرفة المقبول من المردود، والترجيح بينهم عندما يقع التعارض والاختلاف في الرواية.

ومن المعلوم أن أئمة الحديث قد حكموا على أحاديث الثقات بالصحة، ومع ذلك فقد رتبهم الأئمة إلى أقسام ثلاثة بحسب تفاوت حفظهم وضبطهم:

القسم الأول: ما كان على وزن أفعل التفضيل كأوثق الناس، وأحفظ الناس، وغير ذلك .

والقسم الثاني: ما تكرر فيه لفظ التوثيق كثقة ثقة، وثقة ثبت، وثقة حافظ وغير ذلك .

والقسم الثالث: ما جاء بلفظ التوثيق بدون تكرار، كثقة، وثبت، ومتقن وغير ذلك. أما إذا خف ضبطه عما سبق من مراتب فهو في مرتبة الصدوق أو ليس به بأس، وقد حكموا على حديثه بالحسن .

وعلى هذا فأعني بالأحفظ والأثبت: من هو أكثر حفظا وإتقانا من غيره ممن شاركه في الراوية عن شيخه .

يقول الإمام السخاوي- رحمه الله تعالى-: وَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تَنُصُّ الْحَدِيثَ عَنِ الثِّقَةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ الْمَشْهُورِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ، حَتَّى تَتَنَاهَى أَخْبَارُهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ فَالْأَضْبَطَ، وَالْأَطْوَلَ مُجَالَسَةً لِمَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ كَانَ أَقَلَّ مُجَالَسَةً، ثُمَّ يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى يُهَذِّبُوهُ مِنَ الْغَلَطِ وَالزَّلَلِ، وَيَضْبِطُوا حُرُوفَهُ، وَيَعُدُّوهُ عَدًّا، فَهَذَا مِنْ أَفْضَلِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ،

فَنَسْتَوْزِعُ[1]اللَّهَ شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ[2]

لقد كان الأصل عند الإمام النسائي ترجيح رواية الأحفظ والأشهر على الأقل حفظا كسائر المحدثين، ما لم توجد قرينة لترجيح الأقل حفظًا على الأحفظ كما سيأتي.

مثال ذلك ما أخرجه النسائي قال:أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْثَرُ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَهُوَ ابْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللهِ- ﷺ- لِتِسْعِ سِنِينَ، وَصَحِبْتُهُ تِسْعًا» خَالَفَهُ إِسْرَائِيلُ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ.

وقال أيضًا:أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَائِشَةَ، وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ»[3]

وقد عقب النسائي على الطريقين بقوله: مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ أَثْبَتُ مِنْ إِسْرَائِيلَ وَحَدِيثُهُ[4] أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَاللهُ أَعْلَمُ[5]

قلت: هذا الحديث يرويه أبو إسحاق السبيعي واختلف عليه من وجهين:

---

[1]() قوله: (فنستوزع) من أَوْزَعَه الشيءَ: أَلْهَمه إياه. يقال: اسْتَوْزَعْتُ اللَّهَ شُكره فأَوْزَعَني أَي اسْتَلْهَمْتُه فأَلْهَمَني. لسان العرب ٣٩١/٨ ومنه قوله تعالى ((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)) سورة الأحقاف رقم ١٥

[2]() فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ٣٣٠)

[3]() السنن الكبرى كتاب النكاح إِنْكَاحُ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ(٥/ ١٧٠) رقم ٣٤٩ ٥- والنسائي أيضاً في الصغري من نفس الطريق مثله٦ / ٨٢) رقم ٣٢٥٧

[4]() قلت: الضمير يعود على مطرف بن طريف

[5]() السنن الكبرى (٥/ ١٧٠)

الوجه الأول: مطرف بن طريف عنه عن أبي عبيدة عن عائشة .

الوجه الثاني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عنه عن أبي عبيدة عن أبيه .

تخريج الوجهين:

الوجه الأول: رواية مُطَرِّف بن طريف: أخرجها الطبراني من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي عن عبثر بن القاسم به مثله.([1]) وأخرجها البيهقي مطولا من طريق محمد بن سابق عن عبثر أبي زبيد به([2])

وأخرجه الطبراني من طريق آخر عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن أبي كريب، عن معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي إسحاق به ولفظه: «تزوجها وهي بنت سبع سنين، وبنى بها وهي بنت تسع»([3])

الوجه الثاني: رواية إسرائيل بن يونس: أخرجها الترمذي من طريق يحيى بن أكثم، عن يحيى بن آدم، ([4])

وأخرجها ابن ماجه من طريق أحمد بن سنان عن أبي أحمد كلاهما عن إسرائيل به إلا أنهما زادا: وتوفي عنها وهي بنت ثماني عشرة سنة»([5])

وأخرجها الطبراني من طريق آخر عن محمد بن موسى بن حماد البربري، عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن يحيى بن آدم، عن شريك

---

[1]() المعجم الكبير للطبراني (٢٣/ ٢٢)

[2]() البعث والنشور (ص: ١١٥)

[3]() المعجم الكبير (٢٣/ ٢٣)

[4]() العلل الكبير للترمذي (ص: ١٦٩)

[5]() سنن ابن ماجه كتاب النكاح بَابُ نِكَاحِ الصِّغَارِ يُزَوِّجُهُنَّ الْآبَاءُ (٣/ ٧٦) رقم الحديث ١٨٧٦

به، مثله وزاد: وقبض وهي بنت ثمان عشرة»([1]).

أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي إسحاق السبيعي.

هو:عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال:عمرو بن عبد الله بن علي ويقال:عمرو بن عبد الله بن أبي شعيرة أبو إسحاق السبيعي- بفتح المهملة وكسر الموحدة الكوفي الهمداني، أحد الأعلام من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، ولد لسنتين من خلافة عثمان، روى عن:الأسود بن يزيد النخعي، والشعبي، وأبي عبيدة وغيرهم روى عنه: ابنه إسرائيل، ويونس، وشعبة بن الحجاج وغيرهم([2]).

وثقه أحمد بن حنبل وابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي وغيرهم([3]).وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان مدلسًا([4])، وقال ابن الصلاح:اختلط أبو إسحاق([5])

وقال أيضًا ابن حجر: ثقة مكثر عابد اختلط بآخرة، واحتج به الجماعة.مات سنة تسع وعشرين ومائة([6]) لقد كان من أصحابه شعبة وسفيان الثوري كما يقول ابن معين([7])،

وعقّب العلائي على ذلك فقال:ومثلهم أيضا إسرائيل بن يونس، وأقرانه، ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا

---

[1]() المعجم الكبير (١٠/ ١٤٩)

[2]() تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٨) تهذيب التهذيب (٨/ ٦٣)

[3]() الجرح والتعديل ٢٤٣/٦ الثقات للعجلي (ص: ٣٦٦) تهذيب التهذيب (٨/ ٦٣)

[4]() الثقات لابن حبان (٥/ ١٧٧)

[5]() التقييد والإيضاح ص٣٩٣

[6]() تقريب التهذيب - (١ / ٤٢٣)

[7]() تهذيب التهذيب ٦٣/٨

به مطلقا وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه([1])

وقد عقّب الذهبي أيضًا على اختلاطه فقال: قد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط.([2]) وقال أيضا: من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسى ولم يختلط([3]).

قلت:هو متفق علي توثيقه إلا أنه موصوف بالتدليس، فإذا صرح بالسماع قبلت روايته، وقد انتقيا صاحبي الصحيح من حديثه ما صرح فيه بالسماع أو ما توبع عليه.

أما القول بالاختلاط فقد أنكره الحافظ العلائي والذهبي وفسرا ذلك بالشيخوخة والنسيان ونفيا عنه الاختلاط، ووافقه العراقي كما سبق([4]).

أقوال أئمة الجرح والتعديل في (مطرف – وإسرائيل).

أولا: مطرف- بضم أوله، وفتح ثانيه، وتشديد الراء المكسورة- ابن طريف الكوفي أبو بكر أو أبو عبد الرحمن، روى عن:الشعبي، وأبي إسحاق السبيعي، وسلمة بن كهيل وغيرهم، روى عنه:أبو عوانة، وهشيم، ومحمد بن فضيل وغيرهم([5]).

وثقه أحمد وأبو حاتم وعلي بن المدينى ويعقوب بن شيبة، والعجلي وزاد: صالح الكتاب ثقة ثبت في الحديث([6])وذكره ابن حبان في الثقات([1])

---

[1]() المختلطين للعلائي (ص: ٩٤)

[2]() سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٤)

[3]() ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٠) الكواكب النيرات ص٣٥٠}

[4]() التقييد والإيضاح ص٣٩٣

[5]() تهذيب الكمال (٢٨/ ٦٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٧٢)

[6]() الجرح والتعديل (٨/ ٣١٣) الثقات (ص: ٤٣١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٦٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٧٢)

وقال الدار قطني: من الأثبات[٢] وقال داود بن علبة: ما أعرف عربيا ولا عجميا أفضل من مطرف بن طريف[٣]، وقال الذهبي: ثقة إمام عابد[٤]وقال ابن حجر: ثقة فاضل، من صغار السادسة، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة[٥].

ثانيا: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي، روى عن: جده أبي إسحاق، وزياد بن علاقة، وزيد بن جبير، روى عنه: عبد الرزاق، ووكيع، ويحيى بن آدم وغيرهم[٦].

وثقه أحمد[٧] والعجلي[٨]وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق"[٩] وذكره ابن حبان في الثقات[١٠] وقال النسائي: "ليس به بأس"[١١]وقال يعقوب بن شيبة: "صالح الحديث وفي حديثه لين"[١٢] وقال

---

[١]() الثقات لابن حبان (٧/ ٤٩٣)

[٢]() موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني (٢/ ٦٥٣)

[٣]() تهذيب الكمال ٢٨/ ٦٦)

[٤]() الكاشف (٢/ ٢٦٩)

[٥]() تقريب التهذيب - (١ / ٥٣٤)

[٦]() تهذيب الكمال (٢/ ٥١٥) تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٢)

[٧]() بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ١٥١)

[٨]() الثقات للعجلي (١/ ٢٢٢) تهذيب الكمال (٢/ ٥١٥) تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٢)

[٩]() المرجع السابق

[١٠]() الثقات لابن حبان (٦/ ٧٩)

[١١]() تهذيب التهذيب (١/ ٢٦١)

[١٢]() المرجع السابق

ابن سعد: "كان ثقة وحدث عنه الناس حديثا كثيرا ومنهم من يستضعفه"([1])

وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري([2])

وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه بلا حجة، من السابعة، مات سنة ستين ومائة، أخرج له الجماعة([3]) .

الموازنة والترجيح

اتضح مما سبق أن مطرف بن طريف أحفظ وأوثق من إسرائيل كما أشار الإمام النسائي، وقد رجح رواية مطرف على إسرائيل؛وذلك للقرائن التالية:

١- رواية إسرائيل فيها انقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود، فلم يسمع منه شيئا كما قال أئمة الحديث([4])، بخلاف رواية مطرف عن أبي عبيدة عن عائشة فهى أقوى اتصالا – فقد سلمت من هذا الانقطاع.

٢- رواية مطرف بن طريف تابعه عليها سفيان الثورى([5])وهو أقوى وأحفظ من شريك بن عبد الله([6]) الذي تابع إسرائيل على روايته.

---

[1]() الطبقات ٣٧٤/٦

[2]() تهذيب التهذيب (١/ ٢٦١)

[3]() التقريب ١٠٤/١

[4]() قال أبو حاتم والجماعة: لم يسمع من أبيه شيئا، وقال أبو داود في حديث ذكره: كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين، وقال ابن حجر:والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، جامع التحصيل (ص: ٢٠٤) المراسيل ٢٥٦/١ تهذيب الكمال (١٤/ ٦٢) تقريب التهذيب - (١ / ٦٥٦)

[5]() هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي -ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس ، مات سنة إحدى وستين ومائة ، وله أربع وستون، اخرج له الجماعة . تقريب التهذيب (١ / ٢٤٤)

[6]() هو: شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله -صدوق

٣- مخالفة إسرائيل لمطرف في الرواية عن أبي إسحاق سندًا؛ حيث جعل الحديث من مسند ابن مسعود، بينما المحفوظ في هذا الحديث أنه من مسند عائشة؛ ولهذا فقد أخرجه البخاري في صحيحه(١) .

٤- مخالفة إسرائيل لمطرف من جهة المتن أيضاً، فقد أفادت رواية إسرائيل أن رسول الله تزّوج عائشة في السادسة من عمرها، وبنى بها في سن التاسعة، بينما رواية مطرف أفادت أن رسول الله بنى بها وهي في سن التاسعة ومكثت عنده تسعا- وهذا معنى كلام النسائي خالفه إسرائيل سندًا ومتنا.

٥- تعليل الأئمة لرواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعا، والمرسل في هذا الباب أشبه بالصواب .

فقد نقل الترمذي قال: سألت محمدًا – أي البخاري- عن هذا الحديث فقال: هذا خطأ، إنما هو أبو إسحاق، عن أبي عبيدة أن النبي- ﷺ- تزوج عائشة. هكذا حدثوا عن إسرائيل، عن أبي إسحاق(٢).

وسئل الدار قطنى عن هذا الحديث فقال: يرويه إسرائيل، ويونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، مرفوعا.

يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة . أخرج له البخاري تعليقا ومسلم وأصحاب السنن . تقريب التهذيب - (١ / ٢٦٦)

١() صحيح البخاري كتاب النكاح بَابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصِّغَارَ (٧/ ١٧) رقم ٥١٣٣ قال: عن محمد بن يوسف عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة نحوه وزاد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ .

٢() العلل الكبير للترمذي (ص: ١٦٩)

ورواه غيرهما عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة مرسلا. والمرسل أشبه[1].

وعلى هذا فالحديث من مسند عائشة أولى من كونه من مسند ابن مسعود؛ لهذه القرائن السابقة، وهذا هو مراد النسائي . والله أعلم .

المطلب الثاني: ترجيح الأقل حفظًا على الأحفظ الذي يغلط.

الغلط في اللغة:خِلَافُ الْإِصَابَةِ، يُقَالُ: غَلِطَ يَغْلَطُ غَلَطًا. وأغلطه أوقعه في الخطأ، وَبَيْنَهُمْ أُغْلُوطَةٌ، أَيْ شَيْءٌ يُغَالِطُ بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا[2].

وقد فرق العسكرى بين الخطأ والغلط فقال: الْغَلَط هُوَ وضع الشَّيْء فِي غير مَوْضِعه، وَيجوز أَن يكون صَوَابا فِي نَفسه، وَالْخَطَأ لَا يكون صَوَابا على وَجه[3]

وعلى هذا فالخطأ أعم من الغلط؛ لأن الخطأ ليس فيه جانب صحيح فهو عكس العمد، بخلاف الغلط فإن في أصله جانب صحيح ولهذا يقال: أغلطه: أوقعه في الخطأ، فالغلط ليس فيه عمد.

والغلط اصطلاحا: زيادة الخطأ على الصواب ويعرف عند المحدثين بفحش الغلط[4]

والمتتبع لحفظ أئمة الحديث وضبطهم يجد أن الغلط قد يقع منهم، فهم بشر يصيبون ويخطئون، فالخطأ والغلط لا ينفك عنه بشر، وقد أشار

---

[1]() علل الدارقطني (٥/ ٣٠٥)

قلت: والمراد بأشبه أي الأقرب للصواب وهى في اللغة: من الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، وَالْجَمْعُ أَشْباهٌ. وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ: مَاثَلَهُ. وَفِي الْمَثَلِ: مَنْ أَشْبَه أَباه فَمَا ظَلَم . لسان العرب (١٣/ ٥٠٣)

[2]() مقاييس اللغة (٤/ ٣٩٠)

[3]() الفروق اللغوية للعسكري (ص: ٥٥)

[4]() نخبة الفكر (٤/ ٧٢٣)

الإمام أحمد بن حنبل إلى ذلك فقال: وَمَنْ يَعْرَى مِنَ الْخَطَأِ وَالتَّصْحِيفِ؟([1])

وقال الإمام مالك:ومن ذا الذي لا يخطئ؟([2]).

وقال عبد الله بن المبارك: من ذا يسلم من الوهم؟([3]).

ويقول الإمام مسلم رحمه الله: فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وإن كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله([4]) مما سبق يتضح أنه لا يخلو أحد من الغلط إلا من عصمه الله من الأنبياء والمرسلين.

وقد قسم الحافظ ابن حجر الغلط إلى قسمين فقال: الغلط تارة يكثر من الراوي، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله([5])

ومراد الحافظ أن الغلط الذي ترد به الرواية: يشترط فيه: أن يكون كثيرا، وأن يقع التفرد بالرواية- وهذه علة قادحة توجب التوقف عن الحكم بصحة الحديث.

أما إذا كان الغلط قليلا فلا يؤثر في الراوي، ولكن يؤثر في روايته التى أخطأ فيها فقط، أما مروياته الأخرى التي أصاب فيها، ووافقه عليها الثقات فإنها مقبولة.

---

[1]() مقدمة ابن الصلاح(ص: ٢٧٩)

[2]() الآداب الشرعية" (١٤٢/٢) .

[3]()شرح العلل" لابن رجب (٤٣٦/١) "لسان الميزان" (٢١٤/١)

[4]() التمييز لمسلم (ص: ١٧٠)

[5]() فتح الباري (١/ ٣٨٤)

وقد تأملت في سنن الإمام النسائي فوجدت من ترجيحاته: ترجيح رواية من لا يغلط على رواية من يغلط وإن كان أكثر حفظا ممن شاركه في روايته عن شيخه كما سيتضح ذلك من النموذج الذي أخرجه الإمام النسائي حيث قال:

أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ المِصّيصِيُّ المِقْسَمِيُّ بِالْمِصّيصَةِ(١)، عَنْ حَجَّاجٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الزَّيَّاتِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ- ﷺ: " قَالَ اللهُ تعالى: كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ، إِذَا كَانَ يَوْمُ صِيَامِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَصْخَبْ، فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ ".

وقال أيضًا: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُوَيْدٌ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قِرَاءَةً عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ الزَّيَّاتُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " قَالَ اللهُ: كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، الصِّيَامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ، وَلَا يَصْخَبْ، فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَيِّ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ "

وعقب الإمام النسائي على الحديث فقال: ابْنُ الْمُبَارَكِ أَجَلُّ وَأَعْلَى عِنْدَنَا

---

(١) المصيصة: هي الفتح ثم الكسر، والتشديد، وياء ساكنة، وصاد أخرى، وهي مدينة على شاطئ جيحان من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس . معجم البلدان (٥/ ١٤٤ – ١٤٥)

مِنْ حَجَّاجٍ، وَحَدِيثُ حَجَّاجٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ عِنْدَنَا، وَلَا نَعْلَمُ فِي عَصْرِ ابْنِ الْمُبَارَكِ رَجُلًا أَجَلَّ مِنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَلَا أَعْلَى مِنْهُ، وَلَا أَجْمَعَ لِكُلِّ خَصْلَةٍ مَحْمُودَةٍ مِنْهُ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْغَلَطِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: الَّذِي يُبَرِّئُ نَفْسَهُ مِنَ الْخَطَأِ مَجْنُونٌ، وَمَنْ لَا يَغْلَطُ؟ وَالصَّوَابُ: ذَكْوَانُ الزَّيَّاتُ، لَا عَطَاءٌ الزَّيَّاتُ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ([1])

قلت: هذا الحديث يرويه ابن جريج وقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول:حجاج عنه عن عطاء عن أبي صالح عن أبي هريرة

الوجه الثاني: ابن المبارك عنه عن عطاء عن عطاء الزيات عن أبي هريرة.

تخريج الوجهين

الوجه الأول: يرويه عن ابن جريج كل من:

١- رواية حجاج بن محمد: أخرجه النسائي من طريق إبراهيم بن الحسن عن حجاج عن ابن جريج به([2]) ومن هذا الطريق أخرجه النسائي أيضا في الصغرى([3]) .

٢- رواية هشام بن يوسف([4]): أخرجه البخاري من طريق إبراهيم بن

---

[1]() السنن الكبرى كتاب الصيام باب فَضْلُ الصِّيَامِ (٣/ ١٣٢) رقم الحديث:٢٥٣٧

قلت: رواية سعيد بن المسيب التى أشار إليها الإمام النسائي أخرجها البخاري في صحيحه كتاب الصوم بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المِسْكِ (٧/ ١٦٤) رقم الحديث ٥٩٢٧ قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ، به

[2]() السنن الكبرى كتاب الصيام باب فَضْلُ الصِّيَامِ (٣/ ١٣٢) رقم الحديث:٢٥٣٧

[3]() السنن كتاب الصيام فَضْلُ الصِّيَامِ (٤/ ١٦٣) رقم الحديث ٢٢١٦

[4]() هو:هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن القاضي، ثقة، من التاسعة، مات سنة

موسى عن هشام بن يوسف عن ابن جريج به[1].

٣- رواية عبد الرزاق الصنعاني[2]: أخرجه مسلم من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج به[3].

٤- رواية روح بن عبادة[4]: أخرجه أحمد من طريق روح، عن ابن جريج به[5].

وأخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق عن روح عن ابن جريج به[6] وأخرجه ابن خزيمة من محمد بن بشار عن روح بن عبادة عن ابن جريج به[7].

الوجه الثاني: رواية عبد الله بن المبارك.

أخرجها النسائي من طريق محمد بن حاتم عن سويد عن عبد الله عن

سبع وتسعين ومائة ، أخرج البخاري وأصحاب السنن . تقريب التهذيب - (١ / ٥٧٣)

[1]() صحيح البخاري كتاب الصوم بَابٌ: هَلْ يَقُولُ إِنِّي صَائِمٌ إِذَا شُتِمَ (٣/ ٢٦) رقم الحديث ١٩٠٤

[2]() هو:عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني- ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع ، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين وله خمس وثمانون، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (١ / ٣٥٤)

[3]() صحيح مسلم كتاب الصيام بَابُ فَضْلِ الصِّيَامِ (٢/ ٨٠٧) رقم (١١٥١)

[4]() هو:روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري -ثقة فاضل له تصانيف من التاسعة مات سنة خمس أو سبع ومائتين ، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (١ / ٢١١)

[5]() مسند أحمد (٤٣/ ١٨٦) رقم ٢٦٠٦٩

[6]() مستخرج أبي عوانة (٢/ ١٦٥)

[7]() صحيح ابن خزيمة بَابُ الِاجْتِنَانِ بِالصَّوْمِ مِنَ النَّارِ، إِذِ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَعَلَ الصَّوْمَ جُنَّةً مِنَ النَّارِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ (٢/ ٩١٢)

ابن جريج به[1] وكذا أخرجها النسائي أيضًا في الصغرى من هذا الطريق به[2]

أقوال أئمة الجرح والتعديل في ابن جريج.

هو:عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو الوليد، وأبو خالد، المكي، أصله رومي، روى عن:الزهري، وعمرو بن دينار، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم، روى عنه: حجاج بن محمد، وروح بن عبادة، وهشام بن يوسف الصنعاني، وغيرهم[3] .

قال عبد الله بن أحمد قلت:لأبي من أوَّل من صنف الكتب قال ابن جريج، وابن أبي عروبة[4].

وقال أبو زرعة: بخ من الأئمة[5]، وثقه العجلي، [6]وابن معين

---

[1]() السنن الكبرى كتاب الصيام باب فضل الصيام(٣/ ٣٥١) رقم ٢٥٣٨

[2]() سنن النسائي كتاب الصيام باب فضل الصيام (٤/ ١٦٤) رقم ٢٢١٧

[3]() تهذيب الكمال ٣٣٨/١٩

[4]() تهذيب التهذيب ٤٠٤/٦

قلت: وابن أبي عروبة: هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري ، كان أبو عوانة يقول: ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبي عروبة، وقال وكيع: كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحا طرحناه ، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ ، له تصانيف ، كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قنادة، من السادسة، مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ومائة، أخرج له الجماعة . تهذيب الكمال (١١/ ٩) تقريب التهذيب - (١ / ٢٣٩)

[5]() الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨)

[6]() الثقات للعجلي (ص: ٣١٠)

وزاد:في كل ما روى عنه من الكتاب[1]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[2]. وقال الواقدي:كان ثقة كثير الحديث[3]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم وكان يدلس[4]، وقال أحمد بن حنبل:إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان وأخبرت، جاء مناكير، وإذا قال أخبرني، وسمعت فحسبك به، وقال يحيى بن سعيد:كان صدوقا، فإذا قال حدثني فهو سماع، وإذا قال أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال فهو شبه الريح.

وقال الدار قطني: تجنَّبْ تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، وقال الذهلي:إذا قال: حدثني، وسمعت، فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[5].

وقال ابن حجر:ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين ومئة، أخرج له الجماعة[6].

أقوال أئمة الجرح والتعديل في (حجاج – وابن المبارك).

أولا:حجاج:هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة، روى عن: إسرائيل بن يونس، وشعبة بن الحجاج، وعبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج وغيرهم، روى عنه:إبراهيم بن الحسن المقسمي، وإبراهيم ابن دينار البغدادي، وأحمد بن

---

[1]() تهذيب التهذيب ٤٠٤/٦

[2]() الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨)

[3]() تهذيب التهذيب ٤٠٤/٦

[4]() الثقات لابن حبان (٧/ ٩٣)

[5]() تهذيب التهذيب ٤٠٤/٦

[6]() التقريب ٣٠٤}

إبراهيم الدورقي، وغيرهم.

وثقه علي بن المديني، والنسائي ومسلم والعجلي وغيرهم([1])وذكره ابن حبان في الثقات([2])وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا إن شاء الله وكان قد تغير في آخر عمره([3]).

وقال الإمام أحمد: ما كان أضبطه وأصح حديثه وأشد تعاهده للحروف ورفع أمره جدا، وفي رواية عنه: كان قد اختلط في آخر عمره، وقال أبو حاتم: صدوق([4]).وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين أخرج له الجماعة([5]) .

ثانيا: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي، مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة، روى عن:سليمان التيمي، وحميد الطويل، وابن جريج وغيرهم، روى عنه: سويد بن نصر، والثوري، وابن عيينة وغيرهم([6]) وثقه الأئمة([7]) وقال ابن معين:عبد الله سيد من سادات المسلمين، ([8])وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال

---

[1]() تهذيب الكمال (٥/ ٤٥٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٥)

[2]() الثقات ٢٠١/٨

([3]) تهذيب التهذيب ١١٤/١

[4]() الجر ح والتعديل (٣/ ١٦٦) تهذيب الكمال (٥/ ٤٥٤)

[5]() تقريب التهذيب(١ / ١٨٩) المختلطين للعلائي (ص: ١٩) الكواكب النيرات (ص: ٤٥٨)

[6]() تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٢)

[7]() المرجع السابق ٤١٥/٢

[8]() تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١

الخير.أخرج له الجماعة[1] .

الموازنة والترجيح

مما سبق يظهر لنا أن ابن المبارك أحفظ وأثبت من حجاج بن محمد ومع ذلك فقد رجح الإمام النسائي روايته عليه؛ لهذه القرائن التالية:

١- موافقة رواية حجاج بن محمد للأئمة الثقات فقد تابعه على روايته ثلاثة من الثقات جميعا عن ابن جريج عن عطاء عن أبي صالح عن أبي هريرة كما سبق في التخريج .

٢- مخالفة عبد الله بن المبارك في الوجه الثاني لهؤلاء الثقات جميعا في قوله (عطاء الزيات)ولم يتابعه أحد على ذلك.

والصواب: ما رواه الجمع من الثقات عن ابن جريج عن عطاء عن أبي صالح السمان[2] عن أبي هريرة كما سبق في التخريج.

٣- قلة اهتمام أصحاب المصنفات بتخريج رواية عبد الله بن المبارك بسبب الغلط الواقع فيها، ولم أقف على من خرجه سوى الإمام النسائي في السنن الكبري والصغري من أجل التنبيه على ذلك.

وهذا يدل على دقة الإمام النسائي حين رجح رواية حجاج بن محمد الأقل حفظا على رواية عبد الله بن المبارك الأحفظ بسبب الغلط في روايته؛ لأن الوهم لا يخلو منه أحد؛ لهذا نقل الإمام النسائي عن ابن مهدي قوله: ومن يبرئ نفسه من الغلط؟ . والله اعلم

---

[1]() التقريب ٢٦٢}

[2]() هو: ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني ثقة ثبت وكان يجلب الزيت إلى الكوفة من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة ، أخرج له الجماعة . الجرح والتعديل (٣/ ٤٥١) الثقات (٤/ ٢٢١) تقريب التهذيب - (١ / ٢٠٣)

المطلب الثالث: ترجيح رواية الأقدم سماعًا .

وأعني بالسماع القديم: أن يشترك اثنان في السماع من شيخ، ويكون أحدهما أقدم سماعا من الثاني، بأن يكون المتقدم روى عنه منذ ستين سنة، والمتأخر روى عنه منذ أربعين سنة فقط.

وأهلُ الحديثِ مُجْمِعُوْنَ على أفضليةِ المتَقَدِّمِ في حَقِّ مَنِ اختلَطَ شيخُهُ، أو خَرِفَ لِهَرَمٍ، أو مَرَضٍ، أمَّا مَنْ لَمْ يحصلْ لهُ ذلكَ فربَّما كانَ السماعُ المتأخِّرُ أرجحَ، بأنْ يكونَ تحديثُهُ الأولُ قبلَ أنْ يبلغَ درجةَ الإتقانِ، والضبطِ، ثُمَّ كانَ الشيخُ متصفًا بذلكَ في حالةِ سماعِ الراوي المتأخِّرِ السماعِ(١).

ومن هنا كان من دقائق الإمام النسائي في ترجيحاته في السنن الكبرى مراعاة ترجيح الأقدم سماعا على المتأخر، خاصة إذا كان الشيخ ممن اختلط قبل وفاته، كما جاء عند الإمام النسائي قال: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ أَبُو مَسْعُودٍ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ- ﷺ- إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ فَقَالَ: «اللهُمَّ أَنْتَ كَسَوْتَنِي هَذَا الثَّوْبَ، فَلَكَ الْحَمْدُ، أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ» تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَخَالَفَهُمَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ(٢).

وقال أيضًا: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ

١() شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٢/ ٦٩)

٢() السنن الكبرى للنسائي كتاب عمل اليوم والليلة مَا يَقُولُ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا (٩/ ١٢٣) رقم الحديث ١٠٠٦٨

ابْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ(١) عَنْ أَبِيهِ(٢): أَنَّ رَسُولَ اللهِ كَانَ إِذَا لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا قَالَ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَمَنْ خَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ»(٣)

وقد عقب الإمام النسائي على الحديث بقوله: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي الْجُرَيْرِيِّ أَثْبَتُ مِنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ؛ لأَنَّ الْجُرَيْرِيَّ كَانَ قَدِ اخْتَلَطَ، وَسَمَاعُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ مِنْهُ قَدِيمٌ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ(٤).

قَالَ كَهْمَسٌ: أَنْكَرْنَا الْجُرَيْرِيَّ أَيَّامَ الطَّاعُونِ(٥)وَحَدِيثُ حَمَّادٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ عِيسَى وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ(٦)

قلت: هذا الحديث يرويه الجريري وقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عيسى بن يونس عنه عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري

---

(١) يزيد بن عبد الله بن الشخير بكسر المعجمة وتشديد المعجمة العامري مشهور بكنيته البصري، ثقة، من الثانية، مات سنة إحدى عشرة ومائة أو قبلها وكان مولده في خلافة عمر فوهم من زعم أن له رؤية، أخرج له الجماعة .تقريب التهذيب - (١ / ٦٠٢)

(٢) عبد الله بن الشخير بن عوف العامري- سكن البصرة، صحابي من مسلمة الفتح، أخرج له مسلم وأصحاب السنن أسد الغابة (٣/ ١٧٠)الاستيعاب (٣/ ٩٢٦) الإصابة (٤/ ١١٠)

(٣) السنن الكبرى للنسائي كتاب عمل اليوم والليلة مَا يَقُولُ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا (٩/ ١٢٣) رقم الحديث ١٠٠٦٨

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم عن إسماعيل بن أبي الحارث عن أحمد بن حنبل، عن يحيى به مثله . الجرح والتعديل (٤/ ١) التاريخ الكبير (٣/ ٤٥٦) تهذيب التهذيب (٤/ ٦)

(٥) قلت: وأيام الطاعون المشار إليها كانت سنة ١٣٢ هـ . الكامل ٤٤٥/٤

(٦) السنن الكبرى (٩/ ١٢٣- ١٢٤) -

الوجه الثاني: حماد بن سلمة عنه عن أبـي العلاء بـن عبـد الله بـن الشـخير عن أبيه.

تخريج الوجهين

الوجه الأول: يرويه عن الجريرى جماعة وهم:

١- رواية عيسي بن يونس: أخرجها أبو داود من طريق مسدد([1]) وأخرجها الطبراني من طريق معاذ بن المثنى عن مسدد([2])، وأخرجها ابن السنى من طريق أبي خليفة عن مسدد، ([3]) وأخرجها ابن حبان من طريق عبد الله بن قحطبة عن الوليد بن جشاع([4]) كلاهما عيسى بن يونس عن الْجُرَيْرِيِّ به مثله

٢- رواية عبد الله بن المبارك: أخرجها أبو داود من طريق عمرو بن عون([5]) وأخرجها الترمذي من طريق سويد بن نصر([6]) وأخرجها عبد بن حميد من طريق يحيى بن عبد الحميد([7]) وأخرجها الإمام أحمد من طريق خلف بن الوليد([8]) جميعا عبد الله بن المبارك عن الجريري به مثله.

---

[1]() سنن أبي داود كتاب اللباس باب ما جاء في اللباس (٤/ ٤٢) رقم ٤٠٢٠

[2]() الدعاء للطبراني (ص: ١٤٣) رقم ٣٩٨

[3]() عمل اليوم والليلة لابن السني (ص: ٢٣٩) رقم الحديث ٢٧٠

[4]() صحيح ابن حبان - ذِكْرُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَبْتَدِئَ بِحَمْدِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا عِنْدَ سُؤَالِهِ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلَا مَا ذَكَرْنَاهُ (١٢/ ٢٤٠) رقم الحديث ٥٤٢١

[5]() سنن أبي داود كِتَاب اللِّبَاسِ باب باب ما جاء في اللباس (٤/ ٤١) رقم الحديث ٤٥٢٠

[6]() سنن الترمذي كتاب اللباس بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا (٤/ ٢٣٩) رقم الحديث ١٧٦٧ . وقال أبو عيسى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

[7]() المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: ٢٧٨) رقم الحديث٨٨٢

[8]() مسند أحمد (١٧/ ٣٤٨)

٣- رواية محمد بن دينار([1]): أخرجها أبو داود من طريق مسلم بن إبراهيم عنه عن الجريري به بمعناه([2])

٤- روايــة يزيــد بن هــارون([3]): أخرجهــا ابن أبي شيبــة من طريــق يزيد، به مثله([4]).

٥- رواية أبو أسامة([5]): أخرجها الحاكم من طريق الحسن بن علي بن عفان، عنه عن الجريري به مثله([6])وأخرجها أبو يعلى من طريق عبد الله بن عمر بن أبان عنه عن الجريرى به([7])

٦- خالد بن عبد الله الواسطى([8]): أخرجها ابن حبان من طريق أحمد بن

---

[1]() هو:محمد بن دينار الأزدي ثم الطاحي بمهملتين أبو بكر بن أبي الفرات البصري صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر وتغير قبل موته من الثامنة ، أخرج له أبو داود والترمذي . تقريب التهذيب - (١ / ٤٧٧)

[2]() سنن أبي داود كتاب اللباس باب ما جاء في اللباس (٦/ ١٣٨) رقم الحديث ٤٠٢٢ .

[3]() هو: يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد- من التاسعة، مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (٦٠٦/١) .

[4]() مصنف ابن أبي شيبة كتاب مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ وَيُؤْمَرُ بِهِ إِذَا لَبِسَ الثَّوْبَ الْجَدِيدَ (٦/ ٩٦)

[5]() هو: حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته -ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين ، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (١ / ١٧٧)

[6]() المستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ٢١٣) رقم ٧٤٠٨ وقال:هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " ووافقه الذهبي .

[7]() مسند أبي يعلى الموصلي (٢/ ٣٣٨) رقم ١٠٨٢

[8]() هو: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني مولاهم- ثقة ثبت- من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة وأخرج له الجماعة . تقريب التهذيب -

على بن المثنى عن وهب بن بقية عنه عن الجريرى به[1]

٧- رواية عبد الوهاب الثقفي[2]:أخرجها ابن بشران من طريق أبي بكر احمد بن سلمان، عن يَحْيَى بْنِ جَعْفَرٍ، عنه عن الجريري به[3]

وأخرجها البيهقى من طريق يحيى بن أبي طالب، عنه عن الجريري به[4]

الوجه الثاني: رواية حماد بن سلمة: أخرجها أبو داود من طريق مسلم بن إبراهيم عنه عن الجريري به مثله[5]

وأخرجها النسائي من طريق الْحسن بن أَحْمد بن حبيب عن إبراهيم بْن الْحجَّاج عنه عن الجريري به[6] ومن هذا الطريق أخرجها المقدسي به مثله[7]

أقوال أئمة الجرح والتعديل في(الجُريري)

هو:سعيد بن إياس الجريري- بضم الجيم- أبو مسعود، البصري، روى عن: الحسن البصري، وأبي العلاء بن عبد الله بن الشخير، وأبي نضرة

(١ / ١٨٩)

[1]() صحيح ابن حبان ذِكْرُ مَا يَقُولُ الْمَرْءُ عِنْدَ كِسْوَتِهِ ثَوْبًا اسْتَجَدَّهُ (١٢/ ٢٣٩) رقم ٥٤٢٠

[2]() عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة مات سنة أربع وتسعين ومائة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب- (٣٦٨/١)

[3]() أمالي ابن بشران ص ٥٣ رقم الحديث ٧٠

[4]() الدعوات الكبير (٢/ ٧٤) رقم الحديث ٤٨٣

[5]() سنن أبي داود كتاب اللباس باب ما جاء في اللباس (٦/ ١٣٨) رقم الحديث ٤٠٢٢

[6]() عمل اليوم والليلة للنسائي (ص: ٢٧٤) رقم الحديث ٣١٠

[7]() الأحاديث المختارة (٩/ ٤٧٨) رقم الحديث ٤٦١

المنذر بن مالك بن قطعة العبدي وغيرهم روى عنه: أبو أسامة حماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وعيسى بن يونس وغيرهم([1]).

وثقه الأئمة كابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن سعد وزاد: إلا أنه اختلط في آخر عمره، ([2]) وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين([3])، وقال ابن حجر: ثقة اختلط، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة([4]) .

قلت: وقد روى عنه قبل الاختلاط كل من: إسماعيل بن علية هو أرواهم عنه، وحماد بن سلمة، والسفيانان، وشعبة، وعبد الوارث بن سعيد، وعبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومعمر، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زريع؛وذلك لأن هؤلاء سمعوا من أيوب السختياني وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عبيد الآجري: كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد،

أما عبد الأعلى فكان من أصحهم سماعا منه قبل أن يختلط بثمان سنين، ([5])

وأما بعد اختلاط فقد روى عنه: إسحاق الأزرق، وعبد الله بن المبارك، وعيسى بن يونس، ومحمد بن أبي عدي، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد

---

[1]() تهذيب الكمال(١٠/ ٣٣٨) تهذيب التهذيب ٣٧١/٣

[2]() تاريخ ابن معين ٢ / ١٩٥. الطبقات: ٧ / ٢٦١. تاريخ الثقات ١٨١/١ تهذيب التهذيب ٧/٢

[3]() الثقات ٣٥١/٦

[4]() التقريب١٧٣

[5]() تاريخ الثقات ١٨١/١تهذيب التهذيب ٧/٢ الكواكب النيرات (ص: ١٨٣

بن هارون([1])

وقد اتفق علماء الحديث على قبول رواية المختلط إذا كانت قبل الاختلاط، وأما بعد الاختلاط فلا تقبل.

يقول أبو حاتم في الجريري:تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديما فهو صالح وهو حسن الحديث([2])، وقال ابن عدي: هذا مستقيم الحديث وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط([3]).

أقوال أئمة الجرح والتعديل في (عيسى بن يونس – وحماد بن سلمة)

أولا:عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعى –بفتح المهملة وكسر الموحدة، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي، نزل الشام مرابطًا، روى عن: أبيه، وسعيد بن إياس الجريرى، وهشام بن عروة، وغيرهم، روى عنه: أبوه يونس، وابنه عمرو بن عيسى، وعبد الله بن يوسف التنيسي وغيرهم([4]).

وثقه أحمد، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن خراش، والعجلي وزاد فقال: كان ثبتًا في الحديث([5]) وقال ابن حجر: ثقة مأمون، أخرج له الجماعة([6])

ثانيا:حماد بن سلمة بن دينار، البصري، أبو سلمة، روى عن: حميد

---

[1]() المرجع السابق

[2]() الجرح ٢/٤ المختلطين للعلائي (ص: ٣٨) الكواكب النيرات (ص: ١٨٣

[3]() الكامل ٤٤٥/٤

[4]() تهذيب الكمال ٦٣/٢٣ تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٧

[5]() الجرح ٢٩٢/٢ تاريخ الثقات ٣٨٠/١ تهذيب التهذيب ٣٧١/٣

[6]() التقريب ٣٧٧}

الطويل، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وسعيد بن إياس وغيرهم، روى عنه: إبراهيم بن الحجاج، وابن جريج، والثوري وغيرهم[١] .

وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي [٢] ، وزاد ابن معين: حديثه واحد من أوله إلي آخره، [٣] وقال العجلي: ثِقَة رجل صَالح حسن الحَدِيث[٤] وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وربما حدث بالحديث المنكر[٥]وقال ابن مهدي:صحيح السماع حسن اللقي أدرك الناس لم يهتم بلون من الألوان ولم يلتبس بشيء[٦] .

وقال ابن عدي:وحماد من أجلة المسلمين وهو مفتي البصرة وقد حدث عنه من هو أكبر منه سنًا وله أحاديث كثيرة، وأصناف كثيرة ومشايخ وهو كما قال ابن المديني من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين[٧]

وقال البيهقي هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا أخرجها
في الشواهد[٨].

---

[١]() تهذيب التهذيب (٣/ ١٢)

[٢]() المرجع السابق

[٣]() تاريخ ابن معين (٤/ ٣١٢)

[٤]() الثقات (١/ ٣١٩)

[٥]() الطبقات ٧/ ٢٨٢

[٦]() تهذيب التهذيب (٣/ ١٢)

[٧]() الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٦٤)

[٨]() تهذيب التهذيب (٣/ ١٤)

وعقب أبو الفضل بن طاهر فقال: لم يخرج عنه البخاري معتمدًا عليه بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته([1])

وقال الذهبي: هو ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك([2])وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة مات سنة سبع وستين ومائة واحتج به مسلم والباقون([3])

الموازنة والترجيح

مما سبق يتضح أن عيسى بن يونس أوثق وأحفظ من حماد بن سلمة، ومع ذلك فقد رجح الإمام النسائي روايته عليه؛ لهذه القرينة التالية:

سماع عيسى بن يونس ومن تابعه من الجريري كان بعد الاختلاط، بينما سماع حماد بن سلمه منه كان قبل الاختلاط، فهو أقدم سماعا من غيره كما سبق، وأما من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء كما قال النسائي([4])

وعلى هذا فمراد الإمام النسائي- والله أعلم- أن هذا الحديث كونه من رواية حماد بن سلمة عن الجريرى عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير أولى من كونه من رواية عيسى بن يونس عن الجريري عن سعيد

---

[1]() المرجع السابق

[2]() الكاشف (١/ ٣٤٩)

[3]() التقريب ١١٧

[4]() الضعفاء والمتروكون (ص: ٥٣)

المقبري عن أبي هريرة - لهذه القرينة السابقة.

المطلب الرابع: ترجيح رواية الأقوى سماعًا

لقد كان من دقائق الإمام النسائي رحمه الله تعالى ترجيح حديث على حديث بالنظر في سماع رواة الإسناد بعضهم من بعض، فالرواة المتفق على سماعهم أقوى عنده من المتكلم في سماعهم عندما تقع المخالفة بينهم.مثال ذلك ما أخرجه الإمام النسائي فقال: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ» خَالَفَهُ أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

وقال أيضًا:أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ «نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ»(١)

وقد عقب الإمام النسائي على الحديث بقوله: قَتَادَةُ أَثْبَتُ وَأَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ، وَحَدِيثُ أَشْعَثَ هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٢)

قلت: هذا الحديث يرويه الحسن البصري وقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: قتادة بن دعامة عنه عن سمرة بن جندب مرفوعا.

الوجه الثاني: أشعث عنه عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعا.

---

(١) السنن الكبرى للنسائي كتاب النكاح باب النَّهْيُ عَنِ التَّبَتُّلِ (٥/ ١٥١) رقم الحديث ٥٣٠٢

والسنن الصغرى كتاب النكاح بَابُ: النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ (٦/ ٥٨- ٥٩) رقم ٣٢١٤

قوله (التبتل) هو الِانْقِطَاعُ عَنِ النِّسَاءِ وتَرْك النِّكَاحِ وَامْرَأَةٌ بَتُول مُنْقَطِعة عَنِ الرِّجَالِ لَا شهوةَ لَهَا فِيهِمْ. وَبِهَا سُمّيت مَرْيَمُ أَمُّ الْمَسِيحِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ . النهاية (١/ ٩٤)

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٥١)

تخريج الوجهين

الوجه الأول: رواية قتادة بن دعامة: أخرجها الترمذي من طريق أبي هشام الرِّفَاعِيُّ، وزيد بن أخرم الطائي وإسحاق بن إبراهيم الصواف البصري([1])

وأخرجها ابن ماجه من طريق بشر بن آدم، وزيد بن أخزم([2]) وأخرجها أحمد من طريق على([3])وأخرجها إسحاق بن راهويه([4])وابن أبي شيبة من طريق صاحب له يُكَنَّى بِأَبِي بَكْرٍ([5]).وأخرجها البزار من طريق بشر بن آدم ومحمد بن معمر([6])وأخرجها ابن الجارود من طريق إسحاق بن منصور، وأبي جعفر المخزومى محمد بن عبد الله بن المبارك([7]) وأخرجها الطبراني من طريق معاذ عن أبي بكر بن الأسود([8]) وأخرجها الطبراني من طريق موسى بن هارون عن إسحاق بن راهويه([9]) جميعا عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة به مثله، وَزَادَ زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ فِي

---

[1]() سنن الترمذي كتاب النكاح بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ ، (٣/ ٣٨٥)

[2]() سنن ابن ماجه كتاب النكاح باب النهي عن التبتل (١/ ٥٩٣)

[3]() مسند أحمد (٣٣/ ٣٥٩)

[4]() مسند إسحاق بن راهويه (٣/ ٧٠٨)

[5]() مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٤٥٤)

[6]() مسند البزار (١٠/ ٤١٥) وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ، عَنْ قَتَادَةَ إلاَّ هِشَامٌ، ولاَ عَن هِشَامٍ إلاَّ ابْنُهُ مُعَاذٌ، وَكان مُعَاذٌ قَدْ حَدَّثَهُمْ مَرَّةً، عَن أَبيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن الْحَسَنِ، ثُمَّ حَدَّثَهُمْ بَعْدُ بِهِ فَجَعَلَهُ عَنْ سَمُرة عَنِ النَّبِيّ ﷺ.

[7]() المنتقى لابن الجارود (ص: ١٦٩)

[8]() المعجم الأوسط (٨/ ٢٣٤) وقال: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام، تفرد به: معاذ»

[9]() المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٢١٤)

حَدِيثِهِ، وَقَرَأَ قَتَادَةُ: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً))[1]

الوجه الثاني: رواية أشعث بن عبد الملك: أخرجها الترمذي من طريق محمد بن عبد الله ابن المثنى الأنصاري[2] وأخرجها إسحاق بن راهويه من طريق حماد بن مسعدة، [3] ومن هذا الطريق أخرجها الدارمي[4] كما أخرجها أحمد من طريق خالد بن الحارث[5]، وأخرجها أحمد أيضًا من طريق حماد بن مسعدة[6] وأخرجها تمام من طريق عبد الله بن حمران الحمراني[7] وأخرجها عبد الله بن أحمد من طريق يحيى بن سعيد القطان[8]، وأخرجها أبو عوانة من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري[9] جميعا عن أشعث عن الحسن مثله، وأخرجها النسائي من طريق آخر عن حصين بن نافع المازنى عن الحسن به موقوفا[10]

أقوال أئمة الجرح والتعديل في (الحسن البصري)

هو:الحسن بن أبي الحسن، يسار، البصري، أبو سعيد مولى الأنصار،

---

[1] () سورة [الرعد: ٣٨]

[2] () العلل الكبير للترمذي (ص: ١٥٣)

[3] () مسند إسحاق بن راهويه (٣/ ٧٠٧)

[4] () سنن الدارمي كتاب النكاح بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ (٣/ ١٣٨٥)

[5] () مسند أحمد (٤١/ ٤١٨)

[6] () المرجع السابق (٤٢/ ١٣٦)

[7] () فوائد تمام (١/ ٣٢٧)

[8] () زوائد المسند" (٢٥٢/٦ رقم ٢٦١٥٠)

[9] () مستخرج أبي عوانة كتاب النكاح بَابُ بَيَانِ حَظْرِ التَّبَتُّلِ وَهُوَ تَرْكُ النِّكَاحِ، (٣/ ٩)

[10] () السنن الكبرى للنسائي كتاب النكاح باب النَّهْيُ عَنِ التَّبَتُّلِ (٥/ ١٥٢) والصغرى له كتاب النكاح باب النهي عن التبتل (٦/ ٦٠)

وأمه خيرة، مولاة أم سلمة، قال ابن سعد:ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ونشأ بوادي القرى، وكان فصيحا، رأى عليا، وطلحة، وعائشة.

روى عن: أُبَيَّ بن كعب، وسعد بن عبادة، وعمر بن الخطاب وخلق كثير من الصحابة والتابعين، روى عنه:حميد الطويل، وقتادة، وعوف الأعرابي وغيرهم.([1])

قال العجلي:تابعي، ثقة، رجل صالح، صاحب سنة([2])، وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث([3])، وقال محمد بن سعد: كان الحسن جامعا، عالما، رفيعا فقيها، ثقة مأمونا، عابدًا ناسكا، كثير العلم، فصيحا جميلا وسيما، وكان ما أسند من حديثه وروى عمن سمع منه فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة([4]).

وقال البزار: سمع الحسن البصري من جماعة:وروى عن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول: حدثنا، وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، وقال الدار قطنى: مراسيله فيها ضعف، وقال ابن المديني: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها، ([5])وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، مات سنة عشرة ومائة، وقد قارب التسعين، أخرج له الجماعة.([6])

أقوال أئمة الجرح والتعديل في (قتادة – وأشعث)

---

[1]() التاريخ الكبير ٢٧٢/٢ تهذيب التهذيب ٣٨٨/١

[2]() الثقات ١١٣/١

[3]() تهذيب التهذيب ٢٦٦/٢

[4]() الطبقات ١٥٧/٧

[5]() تهذيب التهذيب ٢٦٦/٢

[6]() تقريب التهذيب - (١ / ١٦٠)

أولا: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسى أبو الخطاب البصري، روى عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، وعامر الشعبي وغيرهم، روى عنه:شعبة بن الحجاج، وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيى وغيرهم([1])

قال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس([2])وقال أحمد بن حنبل: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئا إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة، فحفظها([3])ووثقه الأئمة كأحمد وابن معين([4]) والعجلي وزاد فقال: وكان يقول بشيء من القدر، وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلم فيه([5]) وقال العلائي: أحد المشهورين بالتدليس، ([6]) وقال الذهبي: حافظ ثقة ثبت، لكنه مدلس، ومع هذا فاحتج به أصحاب الصحاح، لا سيما إذا قال حدثنا([7])

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وقال أيضا:أحد الأثبات المشهورين كان يضرب به المثل في الحفظ([8])وذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين، ونقل عن شعبه قوله:كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة.

وعقب فقال:فهذه قاعدة جليلة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة([9])

---

[1]() تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٥)

[2]() تذكرة الحفاظ (١/ ٩٢)

[3]() تهذيب الكمال (٢٣/ ٥١٥)

[4]() تهذيب التهذيب ٤٢٨/٣

[5]() الثقات للعجلي (ص: ٣٨٩)

[6]() جامع التحصيل ٢٥٤

[7]() ميزان الاعتدال (٣/ ٣٨٥)

[8]() مقدمة الفتح ص٦١٠ .

[9]() التقريب ص ٣٨٩ طبقات المدلسين ص ١٠٤

ثانيا: أشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني بضم المهملة بصري يكنى أبا هانئ، روى عن: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وخالد الحذاء وغيرهم، روى عنه: شعبة، وهشيم، وخالد بن الحارث وغيرهم([1])،

وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما([2])وقال يحيى بن سعيد: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وسئل أبو زرعة عنه فقال: صالح([3])، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان فقيها متقنا([4])، وقال أبو أحمد بن عدي: له روايات عن الحسن وابن سيرين وغيرهما. وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق([5]) كان عالما بمسائل الحسن كما قال الإمام أحمد([6])

وقال معاذ بن معاذ سمعت الأشعث يقول: كل شيء حدثتكم عن الحسن فقد سمعته منه إلا ثلاثة أحاديث([7]) قلت: ليس من بينها حديث الباب .

وقال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت أحدًا يحدث عن الحسن أثبت من أشعث الحمراني([8]) وقال عفان بن مسلم عن معاذ بن معاذ: جاء الأشعث بن عبد الملك إلى قتادة، فقال له قتادة: من أين؟ لعلك دخلت في هذه المعتزلة؟ قال: فقال له رجل: إنه لزم الحسن ومحمدًا، قال: هو ها الله،

---

[1]() تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٧ تهذيب التهذيب ٣٥٧/١

[2]() ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٧)

[3]() الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥)

[4]() الثقات لابن حبان (٦/ ٦٢)

[5]() الكامل في الضعفاء ٣٩/٢ تهذيب الكمال (٣/ ٢٨٥)

[6]() تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧)

[7]() تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧)

[8]() الثقات لابن حبان (٦/ ٦٢)

إذا فألزمهما[1]. وقال ابن حجر: ثقة فقيه، وأخرج له البخاري تعليقا وأصحاب السنن[2]

الموازنة والترجيح

مما سبق يتضح أن قتادة بن دعامة أحفظ وأثبت في الحديث من أشعث بن عبد الملك ومع ذلك فقد رجح الإمام النسائي روايته على رواية قتادة لما يلي:

١- مخالفة أشعث- لقتادة في إسناد هذا الحديث حيث رواه عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعا، بينما رواه قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعا.

٢- كان النسائي يرى أن إسناد قتادة فيه من تكلم فيه من جهة السماع فالحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة[3] وهذا خلاف ما عليه أكثر العلماء كما سيأتي .

وعلى هذا فمراد الإمام النسائي أن الحديث من مسند عائشة أولى من كونه من مسند سمرة بن جندب؛ لأن إسناد أشعث أقوى في السماع من إسناد قتادة. والله أعلم

أقوال العلماء في سماع الحسن من سمرة بن جندب

يقول ابن معين:إنه لم يسمع من سمرة، [4] وقال ابن حبان: بينهما هياج بن عمران، وقال أيضًا: الحسن لم يسمع من سمرة شيئًا، [5] وقال المزي

---

[1] () تهذيب الكمال (٣/ ٢٨٢)

[2] () تقريب التهذيب(١ / ١١٣)

[3] () السنن الكبري ٥٢٢/١

[4] () علل الحديث ص ٦٤

[5] () صحيح ابن حبان (الإحسان ١٣٣/٥)

يقال: إن حديث الحسن عن سمرة كله كتاب، إلا حديث العقيقة، ([1])

وقال الحاكم:وحديث سمرة لا يتوهم متوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة، فإنه قد سمع منه([2]) ونقل الترمذي عن البخاري عن علي بن المدينى قال: سماع الحسن من سمرة صحيح، واحتج بحديث العقيقة)([3])

قال البخاري رحمه الله تعالي:حدثني عبد الله بن أبي الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة- فسألته فقال: من سمرة بن جندب([4])

وقال الإمام أحمد: حدثنا هشيم عن حميد الطويل وقال: جاء رجل إلي الحسن فقال: إن عبدًا أبق، وأنه نذر إن يقدر عليه يقطع يده، فقال الحسن حدثنا سمرة قال: (ما خطبنا رسول الله صلي الله عليه وسلم خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهي عن المثلة)([5]).

وعقب ابن حجر فقال: وهذا يقتضي سماعه منه لغير حديث العقيقة([6])

وعلى هذا فأكثر العلماء على ثبوت سماع الحسن من سمرة؛ لهذا أعرض بعض العلماء عن تعليل النسائي لرواية قتادة، وحكم عليه بالصحة من الوجهين، فقد سئل أبو حاتم عن الحديثين أيهما أصح؟فقال: قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين؛ لأن لسعد بن هشام قصة في

---

[1]() تحفة الأشراف للمزى ٦١/٤ }

[2]() المستدرك للحاكم ٣٣٥/١

[3]() سنن الترمذي ٣٤٣/١

[4]() صحيح البخاري ١٠٩/٧

[5]() المسند للإمام أحمد /١٢

[6]() تهذيب التهذيب ٢٦٩/٢

سؤاله عائشة عن ترك النكاح؛ يعني: التبتل(١).

وقد حكم الإمام الترمذي على الحديثين فقال:«حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»، وَرَوَى الأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ هَذَا الحَدِيثَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَيُقَالُ: «كِلَا الحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ»(٢) .

وقال أيضًا: سألت محمدا – أي البخاري- عن هذا الحديث فقال: حديث الحسن عن سمرة محفوظ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام، عن عائشة هو حسن(٣) .

المطلب الخامس: الترجيح بسلوك الجادة

الجادة في اللغة: الطريق الواضح المشهور، يقال: جادة الطريق أي مسلكه وما وضح منه(٤)

أما عند المحدثين: سلوك الراوى طريقا مشهورًا مخالفا من هو أحفظ منه، أو أكثر منه عددًا في روايته(٥).

والأسانيد المشهورة يسهل حفظها كما يسهل سلوك الناس للجادة من الطريق التي يمشون عليها، وهذا المسلك عند المحدثين يقع أحيانًا من

١() علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٧١٣)

٢() سنن الترمذي كتاب النكاح بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ (٣/ ٣٨٥)

٣() العلل الكبير للترمذي (ص: ١٥٣)

٤() لسان العرب ١١٠/٣

٥() قلت: الإسناد المشهور: هو الذي تروى به أحاديث كثيرة: كرواية مالك عن نافع عن ابن عمر، ورواية حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس ، ورواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وغيرها من الأسانيد المشهورة التي يسهل حفظها وضبطها لكثرة دورانها على ألسنة المحدثين .

الثقة فيكون وهمًا، أو ممن ساء حفظه من أجل أن يقبل حديثه فيكون خطئًا .

وعبارة سلوك الجادة لها ما يرادفها للتعبير عن كشف العلة عند المحدثين كقولهم: لزم الطريق[1]، وسلك المحجة[2]، وأخذ طريق المجرة فيه[3]، وتبع العادة[4]

وتظهر أهمية معرفة الطرق الجادة وغيرها حتى يجتنب الراوي الوقوع في الخطأ والوهم كما يقول الشيخ المعلمي:" الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة فهشام بن عروة غالب روايته عن أبيه عن عائشة، وقد يروي عن وهب بن كيسان، عن عبيد بن عمير، فقد يسمع رجل من هشام خبرًا بالسند الثاني، ثم يمضي على السامع زمان فيشتبه عليه فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول على ما هو الغالب المألوف؛ ولذلك تجد أئمة الحديث إذا وجدوا راويين اختلفا بأن رويا عن هشام خبرًا واحدًا جعله أحدهما عن هشام، عن وهب عن عبيد، وجعله الآخر عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، فالغالب أن يقدموا الأول ويخطئوا الثاني، هذا مثال ومن راجع كتب علل الحديث وجد من هذا ما لا

---

[1]() وقد استعملها الإمام الشافعي- رحمه الله . معرفة السنن والآثار" (٤٣٤/٣) . وكذلك أبو حاتم استعملها كثيرا كما جاء في كتاب العلل لابن أبي حاتم . وكذلك الإمام الدار قطني في كتابه العلل .

[2]() وقد استعملها شيخ البخاري على بن المديني . نتائج الأفكار لابن حجر (١٩٤/٢) ومن المعاني الواردة في مادة (حجج): الطريق - القاموس (حجج) .

[3]() وقد استعملها أبو عبد الله الحاكم في الجنس التاسع من أجناس العلل معرفة علوم الحديث" (ص١١٨) .

[4]() وقد استعملها الحافظ ابن حجر . النكت لابن حجر (٦١٠/٢) .

يحصى([1])

وعلى هذا فإن المنفرد عن الحفاظ إذا سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه؛ فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرًا، فيسلكه من لا يحفظ أو من وقع في الوهم والغلط كما جاء في هذا النموذج الذي أخرجه النسائي فقال:أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يُخَيَّلُ([2]) إِلَيْهِ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا([3]) أَقْرَعَ([4]) لَهُ زَبِيبَتَانِ([5])» قَالَ: فَيَلْزَمُهُ أَوْ يُطَوَّقُهُ([6])، قَالَ: يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ أَنَا كَنْزُكَ([7])

وقال أيضًا: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْيَبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ- ﷺ- قَالَ: " مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالًا

([1]) التنكيل ٦٧/٢.

([2]) قوله(يخيل) أي يصور له ماله من التمثيل كما جاء في الرواية الأخرى (مثل له ماله)

([3]) الشُّجَاعُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: الحيةُ الذَّكَرُ. وَقِيلَ الْحَيَّةُ مُطْلَقا. النهاية (٢/ ٤٤٧)

([4]) الأَقْرَع: الذي لا شَعْر على رَأْسِهِ، يُريد حَيةً قَدْ تَمَعَّطَ جلْد رأسِه، لِكثرة سَمِّه وطُول عُمْره. وقيل: هو الأبيض الرأس من كثرة السم] النهاية (٤/ ٤٤

([5]) قوله (زبيبتان) الزَّبِيبَةُ: نُكْتة سوداءُ فوقَ عَيْنِ الحَّية. وَقِيلَ هُمَا نُقْطَتان تكْتَنِفان فَاهَا. وَقِيلَ هُمَا زبَدَتاَن فِي شِدْقَيها.النهاية (٢/ ٢٩٢)

([6]) قوله (يطوقه) أَيْ يُجْعل لَهُ كالطَّوْق فِي عُنقه . النهاية (٣/ ١٤٣)

([7]) السنن الكبرى للنسائي كتاب الزكاة مَانِعُ زَكَاةِ مَالِهِ (٣/ ٢٨) رقم الحديث ٢٢٧٢ – وفي السنن الصغرى أيضاً (٥/ ٣٨) رقم ٤٢٨١ من نفس الطريق مثله .

فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ[1] مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ[2] يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ، أَنَا كَنْزُكَ[3]، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ}[4][5]

وعقب الإمام النسائي على الروايتين بقوله:عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَثْبَتُ عِنْدَنَا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ. وَرِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَشْبَهُ عِنْدَنَا

---

[1]() قوله: (من أتاه الله تعالى) ، بمد الهمزة أي: من أعطاه الله. قوله: (مثل له) ، أي: صور له ماله الذي لم يؤد زكاته شجاعا، أو ضمن: مثل، معنى التصيير أي: صير ماله على صورة شجاع . عمدة القاري (٨/ ٢٥٢)

[2]() قوله (بلهزمتيه) يَعْنِي شِدْقَيْهِ.وَقِيلَ: هُمَا عَظْمَانِ نَاتِئَانِ تَحْتَ الأُذُنَين.وَقِيلَ: هُمَا مُضْغَتان عَلِيَّتان» النهاية (٤/ ٢٨١)

[3]() قوله(كنزك) الكنز: أخرج الإمام مالك عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْكَنْزِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ الْمَالُ الَّذِي لاَ تُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ. الموطأ(٢/ ٣٦١)

[4]() جزء من آية في سورة آل عمران رقم: ١٨٠ – وتتمتها {بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير}

وعقب العينى على هذه الآية فقال: وتلاوته -ﷺ- هذه تدل على أنها نزلت في مانع الزكاة، وقيل: إن المراد بها اليهود لأنهم بخلوا، والمعنى: سيطوقون الإثم، وتأول مسروق بن الأجدع: أنها نزلت فيمن له مال فيمنع قرابته صلته فيطوق حية كما سلف، وأكثر العلماء على أن ذلك في الزكاة المفروضة، وقيل: في الأحبار الذين كتموا صفة النبي ﷺ ثم قال: يستفاد منه: في الحديث دلالة على فرضية الزكاة لأن الوعيد الشديد يدل على ذلك. وفيه: ما يدل على قلب الأعيان وذلك في قدرة الله تعالى هين لا ينكر. وفيه: أن لفظ: مالا، بعمومه يتناول الذهب والفضة وغيرهما من الأموال الزكوية . عمدة القاري (٨/ ٢٥٣)

[5]() السنن الكبرى للنسائي كتاب الزكاة مَانِعُ زَكَاةِ مَالِهِ (٣/ ٢٨) رقم الحديث ٢٢٧٣ – وفي سنن الصغرى له أيضاً(٥/ ٣٩) رقم ٢٤٨٢ من نفس الطريق مثله .

بِالصَّوَابِ- وَاللهُ أَعْلَمُ- وَإِنْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ([1])

قلت: هذا الحديث يرويه عبد الله بن دينار وقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول:رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عنه عن ابن عمر مرفوعا.

الوجه الثاني:رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه، عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا .

تخريج الوجهين

الوجه الأول: رواية عبد العزيز بن أبي سلمة:

وقد أخرجها الإمام أحمد من طريق حجين بن المثني([2]) وأخرجها الإمام أحمد أيضا من طريق هاشم بن قاسم([3]) وأخرجها ابن خزيمة من طريق أحمد بن سنان الواسطي، عن أبي النضر، وأيضًا من طريق الحسن بن محمد، عن يحيى بن عباد، ومن طريق نصر بن مرزوق، عن أسد بن موسى، ([4]) رباعتهم عن عبد العزيز بن الماجشون به مثله .

الوجه الثاني: رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار:

وقد أخرجها البخاري من طريق علي بن عبد الله وأخرجها البخاري أيضًا من طريق عبد الله بن منير كلاهما عن هاشم بن قاسم([5]) وأخرجها

---

[1]() المرجع السابق من السنن الكبرى

[2]() مسند أحمد (١٠/ ٢٢)

[3]() المرجع السابق (١٠/ ٤٨٠)

[4]() صحيح ابن خزيمة (٤/ ١٢) رقم الحديث ٢٢٥٧

[5]() صحيح البخاري كتاب الزكاة بَابُ إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ(٢/ ١٠٦) رقم ١٤٠٣ وصحيح البخاري كتاب التفسير بَابُ (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ

الإمام أحمد من طريق الحسن بن موسى[1] كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار به مثله.وأخرجها البزار من طريق أحمد بن منصور، عن الحسن بن موسى، [2] وأخرجها البيهقي من طريق قرة بن حبيب الْقَنَوِيُّ[3] والبيهقى أيضا من طريق على بن المدينى عن هاشم بن القاسم[4] جميعا عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار به مثله، وأخرجها الإمام مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار به موقوفا[5] على أبي هريرة نحوه[6] وأخرجها الشافعي عن مالك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ به[7]

قلت: جاء الحديث من طرق أخرى، فقد أخرجه مسلم من طريق سويد بن سعيد عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أبي صالح نحوه مطولا[8] وأخرجه الإمام أحمد من طريق عبد الرزاق، [9]

وأخرجه البزار من طريق سلمة بن شبيب[10] كلاهما عن معمر، عن

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (٦/ ٣٩) رقم ٤٥٦٥

[1]() مسند أحمد (١٤/ ٢٩٨)

[2]() مسند البزار (١٥/ ٣٧٩)

[3]() شعب الإيمان (٥/ ١٢)

[4]() السنن الكبرى كتاب إثم مانع الزكاة بَابُ مَا وَرَدَ مِنَ الْوَعِيدِ فِيمَنْ كَنَزَ مَالَ زَكَاةٍ وَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ (٤/ ١٣٦) والسنن الصغير للبيهقي (٢/ ٤٣)

[5]() قلت: هذا من الموقوف لفظا المرفوع حكما ؛ لأن الحديث مما لا مجال للرأى فيه والاجتهاد .

[6]() موطأ مالك (١/ ٢٦٤)

[7]() مسند الشافعي (ص: ٨٧)

[8]() صحيح مسلم كتاب الزكاة بَابُ إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ (٢/ ٦٨٠) رقم ٩٨٧

[9]() مسند أحمد (١٣/ ١٧٨)

[10]() مسند البزار (١٦/ ١٨)

عاصم عن أبي صالح به نحوه، وأخرجه البزار أيضًا من طريق أحمد بن يحيى الكوفي عن عبد الرحمن بن شريك عن أبيه عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ به مثله([1])

وأخرجه الإمام أحمد أيضا من طريق قتيبة([2]) وأخرجه النسائي من طريق قتيبة([3]) وأخرجه البزار من طريق مُحَمد بن مسكين، عن عَبد الله بن صالح([4])، وأخرجه ابن خزيمة من طريق عيسى بن إبراهيم عن ابن وهب([5])

وأخرجه ابن حبان من طريق إسماعيل بن داود بن وردان عن عيسى بن حماد([6]) أخرجه الحاكم من طريق أبي الحسن أحمد بن محمد العنزي، عن عثمان بن سعيد الدارمي، عن أبي صالح، وابن بكير ستتهم عن ليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح به نحوه.

وأخرجه البخاري أيضًا من طريق الحكم بن نافع عن شعيب([7])

---

[1]() المرجع السابق (١٦/ ١٤٤)

[2]() مسند أحمد (١٤/ ٥٠٠)

[3]() السنن الكبرى للنسائي قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ} [التوبة: ٣٤] (١٠/ ١١٣)

[4]() مسند البزار (١٥/ ٣٦١) ٨٩٤٢

[5]() صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٠٧٧) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥٤٦)

[6]() صحيح ابن حبان ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ مَنْ خَلَّفَ كَنْزًا يَتَعَوَّذُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - محققا (٨/ ٥٠) رقم الحديث ٣٢٥٨

[7]() صحيح البخاري كتاب الزكاة بَابُ قَوْلِهِ: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [التوبة: ٣٤] (٦/ ٦٥)رقم ٤٦٥٩

وأخرجه الإمام أحمد من طريق علي بن حفص، عن ورقاء، ([1]) كلاهما عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، نحوه مختصرا .

والحديث أخرجه البخاري أيضًا من طريق إسحاق عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة نحوه([2])

وأخرجه النسائي أيضًا عن عمران بن بكار عن على بن عياش عن شعيب عن أبي الزناد به نحوه مطولا([3])

وأخرجه الإمام أحمد من طريق محمد بن جعفر، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، نحوه مختصرا([4]) وأخرجه ابن الجعد من طريق جده عن يعقوب بن الوليد المدنى عن ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نحوه([5])

أقوال أئمة الجرح والتعديل في (عبد الله بن دينار)

هو:عبد الله" بن دينار العدوي، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر، روى عن: ابن عمر، وأنس، وأبي صالح السمان وغيرهم وعنه:ابنه عبد الرحمن، وعبد العزيز بن الماجشون، ومالك، وغيرهم([6])

---

[1]() مسند أحمد (١٦/ ٤٩٨)

[2]() صحيح البخاري كتاب الزكاة بَابٌ فِي الزَّكَاةِ وَأَنْ لاَ يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلاَ يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ (٩/ ٢٣) رقم ٦٩٥٧

[3]() السنن الكبرى كتاب الزكاة مَانِعُ زَكَاةِ الْإِبِلِ (٣/ ١٤) ٢٢٤٠ السنن الكبرى باب قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ} [التوبة: ٣٤] (١٠/ ١١٣) ١١١٥٢- سنن الصغري للنسائي بَابُ: مَانِعِ زَكَاةِ الْإِبِلِ(٥/ ٢٣) رقم ٢٤٤٨

[4]() مسند أحمد (١٦/ ٢٢٦)

[5]() مسند ابن الجعد (ص: ٤١٤) ٢٨٣٣

[6]() تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠١)

وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي[1] والعجلي[2]ومحمد بن سعد والنسائي، زاد ابن سعد: كثير الحديث[3]، قال الإمام أحمد: ثقة مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات[4] وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب[5] .

وعقب الذهبي فقال:ثم ساق له حديثين مضطربى الإسناد، وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العقيلي، فإن عبد الله حجة بالإجماع[6]. وقال الحافظ: ثقة من الرابعة مات سنة سبع وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة[7]

أقوال أئمة الجرح والتعديل في الماجشون- وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار)

أولا: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون[8] التيمي مولاهم المدني الفقيه، فقد ثقه يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم[9]

---

[1]() الجرح والتعديل (٥/ ٤٦) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٢)

[2]() الثقات للعجلي (ص: ٢٥٤)

[3]() الطبقات الكبرى(ص: ٣٠٥)

[4]() الثقات لابن حبان (٥/ ١٠)

[5]() الضعفاء الكبير ٢٤٧/٢

[6]() ميزان الاعتدال (٢/ ٤١٧)

[7]() تقريب التهذيب ٣٠٢/١

[8]() يقول الحافظ: وإنما سمي الماجشون لأن وجنتيه كانتا حمروين فسمي بالفارسية الماهكون فشبه وجنتاه بالقمر فمر به أهل المدينة فقالوا الماجشون، وقال ابن أبي خيثمة قال أحمد تعلق من الفارسية بكلمة وكان إذا لقي الرجل يقول شموني فلقب الماجشون . تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٤)

[9]() الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٦) تهذيب الكمال (١٨/ ١٥٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٣)

وقال ابن خراش: صدوق[1]وقال ابن معين: كان رجلا يقول بالقدر والكلام ثم تركه، وأقبل إلى السنة، ولم يكن من شأنه الحديث، فلما قدم بغداد كتبوا عنه فكان بعد يقول: جعلني أهل بغداد محدثا، وكان صدوقا ثقة[2]

وعقب الذهبي فقال: يعني: لم يكن من فرسان الحديث، كما كان شعبة ومالك[3] ، وقال ابن سعد: كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَأَهْلُ بَغْدَادَ أَرْوَى عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ[4]. وذكره ابن حبان في الثقات[5] . وقال العجلي: ثِقَة مَأْمُون[6]، وقال موسى بن هارون الحمال: كان ثبتا متقنا[7]. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مصنف، من السابعة، مات سنة أربع وستين ومائة، أخرج له الجماعة[8]

ثانيا:عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار العدوي القرشي المدني – فقد قال الإمام أحمد فيه: لا بأس به، مقارب الحديث[9] وقال علي بن المديني: صدوق[10].

وقال أبو القاسم البغوي: هو صالح الحديث[11] وكذا قال الذهبي[1]وقال

---

[1]() تهذيب التهذيب ٣٤٤/٦

[2]() تاريخ بغداد (١٠/ ٤٣٧)

[3]() سير أعلام النبلاء(٧/ ١٦)

[4]() الطبقات الكبرى (٥/ ٤١٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٤٣٦)

[5]() الثقات لابن حبان (٧/ ١١٠)

[6]() الثقات للعجلي (٢/ ٩٧)

[7]() تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٤)

[8]() تقريب التهذيب(١ / ٣٥٧)

[9]() موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل (٢/ ٣٢٩)

[10]() تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٧)

[11]() تهذيب الكمال (١٧/ ٢٠٩) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٦)

أيضًا وثق[٢]وقال أيضًا: ثقة[٣]، وقال ابن معين: في حديثه ضعف، وقد حدث عنه يحيى بن سعيد القطان، فحسبه أن يحدث عنه يحيى بن سعيد القطان[٤] وقال أبو حاتم: فيه لين، يكتب حديثه ولا يحتج به.[٥] وقال الدار قطني:أخرج عنه البخاري، وهو عند غيره ضعيف، فيعتبر به. وقال أيضا: خالف محمد بن إسماعيل البخاري الناس فيه، وليس هو بمتروك[٦].

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد كان يحيى القطان يحدث عنه وكان محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ممن يحتج به في كتابه[٧]وقال ابن عدي: بعض ما يرويه منكر مما، لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء[٨]. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء- من السابعة- أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي[٩]

قلت: من وثقه جنح إلى عدالته في دينه، ومن ضعفه جنح إلى حفظه وضبطه فهو ليس بالقوي في الحديث كما قال أكثر العلماء، وليس بالمتروك بل هو ممن يكتب حديثه، فلا يحتج به كما قال أبو حاتم أي عند

---

[١]() ميزان الاعتدال

[٢]() المغني في الضعفاء (٢/ ٣٨٢)

[٣]() ديوان الضعفاء (ص: ٢٤٣)

[٤]() تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٠٣)

[٥]() الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٢١٠)

[٦]() موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني (٢/ ٣٩٩)

[٧]() المجروحين لابن حبان (٢/ ٥٢)

[٨]() الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٨٨)

[٩]() تقريب التهذيب - (١ / ٣٤٤)

التفرد، أما إذا توبع فحديثه حسن، وهذا الذي جعل البخاري يحتج به وينتقى له مروياته الصحيحة التى لها متابعات وشواهد .

الموازنة والترجيح

مما سبق يتضح أن عبد العزيز بن أبي سلمة أثبت في الحديث من عبدالرحمن بن عبد الله بن دينار ومع ذلك فقد رجح النسائي روايته على عبد العزيز؛ لهذه القرائن التالية:

١- إن رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر – مشهورة تروى بها أسانيد كثيرة في السنة – فقد بلغت مروياته بهذه السلسلة (٦٢) رواية في الكتب الستة، وقد وهم عبد العزيز بن أبي سلمة فظن أن الحديث الذي معنا يروى بها، وتفرد بذلك ولم يتابع عليه.وصنيعه هذا يعرف عند المحدثين بسلوك الجادة.

٢- إن رواية عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة – تروى بها أحاديث قليلة، فقد بلغت (٨) روايات في الكتب الستة، – ومع ذلك فقد روى بها عبد الرحمن هذا الحديث الذي معنا؛ لأنه أعرف الناس برواية أبيه من غيره.

٣- لقد تابع الإمام مالك بن أنس(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار على روايته كما سبق، وَتَابَعَهُ أيضًا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ(٢)، وسهيل(١) بن أبي

---

(١) هو:مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن بن عمر- من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين ومائة ، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب ٥١٦/١

(٢) هو:زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني ثقة عالم وكان يرسل

صالح عند مسلم، وتابعه القعقاع بن حكيم[٢]عند النسائي ثلاثتهم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا، وتابعه أيضًا أبو الزناد[٣] عن الأعرج[٤] عن أبي هريرة مرفوعا عند البخاري كما سبق في التخريج، وقد خَالَفَهُمْ جميعا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ- ﷺ[٥]

٤- لقد حكم العلماء على رواية عبد العزيز بن أبي سلمة –بأنها شاذة؛ لأنه ثقة خالف من هو أكثر منه عددا من الثقات .

٥- أما رواية عبد الرحمن فقد حكم العلماء على حديثه بأنه محفوظ عند أئمة الحديث؛ولهذا أخرجه أصحاب المصنفات مما يدل على شهرته وقوته

٦- ساق الإمام العقيلي الحديث من رواية عبد العزيز، ورواية الإمام مالك الذي تابع عبد الرحمن ثم قال: حديث مالك أولى[٦]

من الثالثة مات سنة ست وثلاثين ، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (١ / ٢٢٢)

[١]() هو:سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق تغير حفظه بأخرة روى له البخاري مقرونا وتعليقا من السادسة مات في خلافة المنصور ، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (١ / ٢٥٩)

[٢]() هو:القعقاع بن حكيم الكناني المدني ثقة من الرابعة ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم والأربعة . تقريب التهذيب - (١ / ٤٥٦)

[٣]() هو: عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه من الخامسة مات سنة ثلاثين ، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (١ / ٣٠٢)

[٤]() هو: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث ثقة ثبت عالم من الثالثة مات سنة سبع عشرة ، أخرج له الجماعة . تقريب التهذيب - (١ / ٣٥٢)

[٥]() شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٦٣)

[٦]() الضعفاء الكبير (٢/ ٢٤٧)

٧- لقد أعل ابن عبد البر رواية عبد العزيز بن أبي سلمة فقال:وَالْمَحْفُوظُ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَحَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ عِنْدِي فِيهِ خَطَأٌ فِي الْإِسْنَادِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَ عبد الله بن دينار عن ابن عُمَرَ مَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَبَدًا، فَرِوَايَةُ مَالِكٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِيهِ هِيَ الصَّحِيحَةُ، وَإِنْ كَانَ مَالِكٌ وَقَفَهُ فَلَا وَجْهَ لِوَقْفِهِ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ رَأْيًا وَهُوَ مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ عَلَى مَا خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ(١) .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ، وَمَا الْمَانِعُ أَنَّ لَهُ فِيهِ شَيْخَيْنِ، نَعَمْ، الَّذِي عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ رِوَايَةَ عَبْدِ الْعَزِيزِ شَاذَّةٌ ; لِأَنَّهُ سَلَكَ طَرِيقَ الْجَادَّةِ، وَمَنْ عَدَلَ عَنْهَا دَلَّ عَلَى مَزِيدِ حِفْظِهِ(٢).

وإذا كان تعليل ابن عبد البر موافق لطريقة المحدثين فكيف يكون فيه نظر؟

والظاهر أن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الراجح، والدليل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر في أحد كتبه حيث قال:«وأما المخالفة فينشأ عنها الشُّذوذ والنَّكارة، فإذا روى الضَّابط والصَّدوق شيئًا، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددًا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدِّثين، فهذا شاذ، وقد تشتدُّ المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرًا»(٣)

وقد ساق الحافظ ابن كثير الروايتين فقال: وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ يَكُونُ

١() الاستذكار (٣/ ١٧٧) التمهيد (١٧/ ١٤٥)

٢() فتح الباري (٣/ ٢٦٩- ٢٧٠)

٣() هدي الساري (ص٥٤٤) .

عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ([1])

وهذا مقبول إذا لم توجد القرينة التي تدل على خطأ عبد العزيز بن الماجشون في روايته، ويتضح مما سبق أنه سلك الجادة، وأما عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فقد سلك غير الجادة، وروى الحديث على الصواب الذي وافق فيه الثقات، وعندئذ ترجح روايته على من سلك الجادة؛ لأنه أضبط لها كما أشار الإمام السخاوي([2])

وبذلك تظهر دقة الإمام النسائي حين رجح رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار- على رواية عبد العزيز الماجشون بسلوكه سبيل الجادة .

---

[1]() تفسير ابن كثير (٢/ ١٧٤)

[2]() فتح المغيث (١/ ٣٤٤)

الخاتمة

وبعد أن انتهيت من كتابة هذا البحث- بفضل الله تعالى –أجدني قد توصلت إلى هذه النتائج التالية: فأقول وبالله التوفيق:

١- مكانة السنن الكبرى للإمام النسائي بين مصادر السنة فهو أصل السنن الصغرى التي هى أحد الأصول الستة عند المحدثين .

٢- دقة الإمام النسائي وعبقريته في كيفية الترجيح بين الرواة، حيث يعرف متى يرجح الأحفظ والأثبت؟ ومتى يرجح رواية الأقل حفظا؟

٢- اعتناء النسائي بجمع طرق الحديث في الباب الواحد من أجل كشف علله وأخطائه.

٣- الأصل عند النسائي أن يكون الترجيح بين الروايات للأحفظ والأثبت كسائر المحدثين إلا إذا وجد قرينة تدل على ترجيح الأقل حفظا .

٤- عناية النسائي غالبا بالتعليق على الروايات من أجل بيان الأرجح والأصح، والمقبول من المردود من الروايات .

٥- إن قوة السماع كانت من قرائن الترجيح عن النسائي

٦- إن قدم السماع من قرائن الترجيح عند النسائي

٧- إن سلوك الجادة من أسباب كشف العلة وقرائن الترجيح عند النسائي. ٨- لقد مزج النسائي في سننه بين طريقة البخاري الفقهية وطريقة مسلم الحديثية في جمع طرق الحديث تحت باب واحد.

٩- الإمام النسائي من الأئمة الكبار الذين يحتج بهم في الجرح والتعديل .

أهم مصادر ومراجع البحث

١- الأحاديث المختارة – تأليف الإمام ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)دار خضر- بيروت – لبنان- ط: الثالثة، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م

٢- الإصابة في تمييز الصحابة –تأليف الإمام أبو الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني- (ت:٨٥٢هـ)- ط: دار الكتب العلمية– بيروت–ط: ١- ١٤١٥ هـ .

٣- البداية والنهاية- تأليف الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي(ت:٧٧٤هـ)دار الفكر- عام النشر: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦ م

٤- تاريخ بغداد- تأليف الإمام أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت:٤٦٣هـ)دار الكتب العلمية– بيروت- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ

٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي- تأليف الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ) – ط:دار طيبة.

٦- تذكرة الحفاظ – تأليف الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)دار الكتب العلمية بيروت- لبنان –ط: ١- ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس- تأليف الإمام أبي الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م

٨- تقريب التهذيب – تأليف الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي(ت: ٨٥٢ هـ)- تحقيق: محمد عوامة- ط: دار الرشيد- الرياض- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م

٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح- تأليف الإمام أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)–ط:المكتبة السلفية بالمدينة المنورة- ط: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

١٠- تهذيب التهذيب– تأليف الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)- ط: دائرة المعارف النظامية، الهند –ط: ١- ١٣٢٦هـ

١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال – تأليف الإمام يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي(ت: ٧٤٢هـ)- تحقيق: د. بشار عواد معروف- ط: مؤسسة الرسالة – بيروت –ط: ١- ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م .

١٢- الثقات- تأليف الإمام محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند –

١٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول- تأليف الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) مكتبة الحلواني- مطبعة الملاح- مكتبة دار البيان- ط:الأولى

١٤- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- ﷺ- وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري – تأليف الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي(ت ٢٥٦هـ)- ط: دار طوق النجاة –ط: ١- ١٤٢٢هـ

١٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت- الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)- تحقيق د. محمود الطحان- مكتبة المعارف – الرياض

١٦- الجرح والتعديل- تأليف الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي(ت: ٣٢٧هـ) مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن – الهند- دار إحياء التراث العربي – بيروت –ط:١- ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

١٧- سنن ابن ماجه – تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت: ٢٧٣هـ)- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- ط: دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي .

١٨- سنن أبي داود – تأليف الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)– تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

١٩- سنن الترمذي – تأليف الإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى(ت: ٢٧٩هـ)- ط: مصطفى البابي الحلبي – مصر- ط:٢- ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م

٢٠- السنن الكبرى- تأليف الإمام أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات – ط: ٣- ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م ٢١- السنن الكبرى – تأليف الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي(ت: ٣٠٣هـ) مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: ١- ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م

٢٢- سير أعلام النبلاء – تأليف الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)– ط: مؤسسة الرسالة. ط: ٣- ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م

٢٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان- تأليف الإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي(ت: ٣٥٤هـ- مؤسسة الرسالة – بيروت- ط:٢- ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

٢٤- صحيح ابن خزيمة – تأليف أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)- تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي- المكتب الإسلامي – بيروت-

٢٥- الضعفاء والمتروكون – تأليف الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)- تحقيق: محمود إبراهيم زايد- دار

الوعي – حلب- ط: الأولى، ١٣٩٦هـ .

٢٦- الطبقات الكبرى- تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن سعد البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)دار صادر– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م

٢٧- علل الترمذي الكبير – تأليف الإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)- عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية – بيروت- ط:الأولى، ١٤٠٩هـ

٢٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية.- تأليف أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدار قطني (ت: ٣٨٥هـ)- تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.- دار طيبة- الرياض.ط: الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.

٢٩- العلل لابن أبي حاتم- تأليف الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، (ت: ٣٢٧هـ) ط: مطابع الحميضي- الرياض – ط:١- ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.

٣٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري- تأليف الإمام أحمد بن علي ابن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي – ط: دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩م

٣١- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي- تأليف الإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسين علي- مكتبة السنة – مصر- ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

٣٢- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث- تأليف الإمام محمد جمال الدين بن محمد القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ) دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

٣٣- الكامل في ضعفاء الرجال – تأليف أبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)ط:الكتب العلمية- بيروت- لبنان – ط:١- ١٤١٨هـ١٩٩٧م

٣٤- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات- تأليف الإمام بركات بن

أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (ت: ٩٢٩هـ)- تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي- دار المأمون ـ بيروت- ط: الأولى ـ ١٩٨١م

٣٥- المختلطين – تأليف الإمام صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كَيْكَلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)- مكتبة الخانجي – القاهرة –ط:الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م

٣٦- المستدرك على الصحيحين- تأليف الإمام أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن الحكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ- دار الكتب العلمية – بيروت- ط: ١- ١٤١١هـ- ١٩٩٠م .

٣٧- مسند الإمام أحمد- تأليف الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت: ٢٤١هـ- تحقيق: شعيب الأرنؤوط –ط: مؤسسة الرسالة

٣٨- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله- ﷺ – المعروف بصحيح مسلم- تأليف الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٣٩- المصنف في الأحاديث والآثار –تأليف الإمام أبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي(ت: ٢٣٥هـ- مكتبة الرشد – الرياض –ط: ١- ١٤٠٩

٤٠- معجم البلدان – تأليف الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)- دار صادر- بيروت- ط: الثانية، ١٩٩٥م

٤١- المُعْجَمُ الكَبِير - تأليف الإمام سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ط:٣٦٠هـ)- ط: الأولى: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦ م

٤٢- معرفة الثقات- تأليف الإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ)- مكتبة الدار- المدينة المنورة – السعودية – ط:الأولى،

١٤٠٥ ــ ١٩٨٥

٤٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال – تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي – ط:دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان– ط: ١- ١٣٨٢ هـ- ١٩٦٣ م

٤٤- النكت على كتاب ابن الصلاح- تأليف الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ- تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي- البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – ط: ١- ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

٤٥- النهاية في غريب الحديث والأثر –تأليف الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)- تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي- المكتبة العلمية- بيروت،

تم بحمد الله تعالى....

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
التمهيد	٥٧٨
ترجمة موجزة للإمام النسائي – رحمه الله تعالى.	٥٧٨
مكانة السنن الكبرى للإمام النسائي رحمه الله تعالى	٥٨١
المطلب الأول: الترجيح للأحفظ والأثبت.	٥٨٦
المطلب الثاني: ترجيح الأقل حفظًا على الأحفظ الذي يغلط.	٥٩٣
المطلب الثالث: ترجيح رواية الأقدم سماعًا	٦٠١
المطلب الرابع: ترجيح رواية الأقوى سماعًا	٦٠٩
المطلب الخامس: الترجيح بسلوك الجادة	٦١٦
الخاتمة	٦٢٩
أهم مصادر ومراجع البحث	٦٣٠
الفهرس	٦٣٥

***

فهرس الجزء الأول

الموضوع **الصفحة**

١- أضواء على تفسير المعوذتين ١٧
٢- التبصرة بحقيقة نزول المسيح عليه السلام قبل الآخرة..... ٨٥
٣- دراسة خمسين حديثًا زوائد من كتاب عشرة النساء في السنن الكبرى للنسائي زوائد عن الصغرى..... ١٢٧
٤- سلوك الجادة وأثره في إعلال لمرويات من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٤٥
٥- عدم وجود الحديث في كتاب الراوي وأثره في إعلال الحديث.... ٤٣٣
٦- من قرائن الترجيح عند الإمام النسائي في كتابه السنن الكبرى.... ٥٧٣

***